

قضايا إسلامية

جمهورية مصر العربية

سلسلة تصدر

وزارة الأوقاف

غرة كل شهر عربى

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

التخلف فى العالم الإسلامى بين الداء والدواء

القسم الأول

للدكتور

محمد عبد الغنى شامة

العدد ٢٩

القاهرة

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

اهداءات ٢٠٠١

الدكتور / القطب محمد طه

القاهرة

قضايا إسلامية

سلسلة تصدر
غرة كل شهر عربى

جمهورية مصر العربية

وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

التخلف
فى العالم الإسلامى
بين الداء والدواء

المقسم الأول

للدكتور

محمد عبد الغنى شامة

العدد [٢٩]

أول رجب ١٤١٨ هـ - نوفمبر ١٩٩٧ م

يشرف على إصدارها

الدكتور / محمود حمدى مزقروق

وزير الأوقاف

ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الدكتور / عبد الصبور مزروق

نائب رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الإعداد والتنفيذ

أبو سليمان صالح

مدير عام التحرير والترجمة والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

ترجع المشكلات التى تحيط بالمجتمعات الإسلامية فى عالمنا المعاصر - من وجهة نظرنا - إلى مشكلة أساسية تمثل التحدى الأكبر الذى يواجه الأمة الإسلامية ، ألا وهى مشكلة التخلف التى يعانى منها العالم الإسلامى على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية ، بل وعلى مستوى الفكر الدينى أيضا .

فنحن مازلنا فى مسيرتنا نعتد اعتمادا كليا على غيرنا ، ومازلنا فى الأعم الأغلب منشغلين بالأمور الهامشية ، غافلين أو متناسين قضايانا المصيرية . ولم تستطع الصحوة الإسلامية المعاصرة أن تعيد الوعى إلى جماهير المسلمين بضرورة البعث الحضارى للأمة الإسلامية ، بل ركزت على بعض الأمور الهامشية والجزئية وشغلت نفسها بالصراع على السلطة . وهذا يبين لنا أن هرم الأولويات فى العالم الإسلامى مقلوب . وهذه سمة من سمات التخلف .

وليس عيبا أو نقصا أن نعترف بذلك وأن نواجه أنفسنا بقصورنا وتقصيرنا . فالنقد الذاتى يعد أول خطوة على الطريق الصحيح . ولسنا أول من نبه إلى ذلك . فرواد الفكر الإسلامى الحديث قد رأوا بثاقب فكرهم ما يكتنف الأمة من مشكلات وما يعترض طريقها من عقبات ، وجاهدوا من أجل شق الطريق أمام أبناء الأمة نحو التقدم والازدهار .

ولكن النتائج لا تزال متواضعة ولا ترقى إلى مستوى الأهداف المرجوة . ومازلنا نفهم الدين فهما ضيقا يقصره على مجال الشعائر الدينية فقط . وهذا الفهم القاصر للدين من شأنه أن يعمل على إعاقة تقدم الأمة ونهضتها . فالعبادة فى الإسلام - والتى خلق الإنسان من أجلها - ليست مقصورة على أداء الشعائر الدينية فحسب ، بل إن العمل من أجل إعمار الأرض ونشر الحضارة فيها بالعلم والمعرفة والسلوك الفاضل يعد عبادة لا تقل فى أهميتها عن عبادة الصلاة والصيام والزكاة والحج . والقرآن الكريم يؤكد أن التمكين فى الأرض إنما هو تمهيد لإقامة شعائر الإسلام كما يقول سبحانه وتعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ .

ومن هنا فإن على علماء المسلمين ومفكرهم أن لا يملوا من العمل على إيقاظ الأمة بالفكر المستنير والتوجيه الرشيد الذى يعطى للعقل الإنسانى دوره كاملا فى الحياة - كما أراده الله - .

وقد أحسن الأخ الفاضل الدكتور محمد شامة صنعا فى أن خصص كتابه - الذى يسعدنا أن نقدمه اليوم إلى القارئ الكريم - لمشكلة التخلف فى العالم الإسلامى ، فتلك هى قضية المسلمين الأولى فى عصرنا الحاضر .

ولابد من تكاتف الجهود وتضافر القوى لانتشال الأمة من وهدة التخلف والسير بها إلى آفاق التقدم والازدهار لتحتل مكانها اللائق بها بين الأمم .

ولم يكتف الدكتور شامة بتشخيص الداء ، بل اجتهد في البحث عن الحلول التي تحاصر هذا الداء وتقضى عليه . ولا جدال في أن طرح هذا الموضوع - في حد ذاته - للنقاش يعد عملا مفيدا وإسهاما في قضية البحث عن مخرج للأمة مما يحيط بها من مشكلات تعود - كما أشرنا في بداية هذا التقديم - إلى مشكلة التخلف .

نسأل الله أن يجزى المؤلف خير الجزاء وأن ينفع المسلمين بعلمه وفكره .

والله ولي التوفيق ...

أ. د . محمود حمدي زقزوق

وزير الأوقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

اشتد النقاش فى جلسة خاصة حول موقف الإسلام من معطيات العصر الحضارية ، إثر امتناع بعض الحاضرين عن استعمال الأدوات الحديثة فى تناول الطعام ، فذهب بعضهم إلى تأييد الذين فجروا النقاش بسلوكهم ، بحجة أننا مطالبون باتباع رسول الله ﷺ كما جاء فى قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ (١).

وعارضهم آخرون مستدلين على رأيهم بأن السلوك والعادات تختلف من بيئة إلى أخرى ، وتتطور طبقا لتغير أشكال الحياة وملابساتها ، أما الأسوة برسول الله ﷺ فتتضمن فى العبادات والسلوكيات التى نص رسول الله ﷺ على وجوبها، وما عدا ذلك فقد ترك الالتزام بها مفتوحا ، حتى يتاح للمسلم حرية الحركة فى عالم يموج بالمتغيرات التى تقضى على من لا يستطيع التعامل معها بحكمة واقتدار .

(١)المتحفة:٦.

ثم تساءل بعضهم عن موقف الإسلام من بعض ظواهر الحياة الحديثة ، مثل :

- الديمقراطية .

- تعدد الأحزاب السياسية .

- الانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى .

- حرية التعبير .

فاشتد الجدل بين من يحرم هذه الظواهر ، بحجة أنها فكر غربي علماني ، وبين من يرى أن الإسلام يدعو إليها تحت مسميات أخرى مثل الشورى في مقابل الديمقراطية ، والدعوة إلى الاجتهاد الذي نتج عنه تعدد الآراء وتنوع الرؤى ، وهو لا يخرج عما نراه في تعدد الأحزاب في المجتمع المعاصر ، كما حدث الإسلام على تقبل كل ما ينفع الناس بصرف النظر عن مصدره ، وذلك في قول رسول الله ﷺ :

[الحكمة ضالة المؤمن ، حيثما وجدها فهو أحق بها] (١) .

بالإضافة إلى أنه لم يكره أحدًا على اعتناق ما يرفضه ، يقول تعالى :

﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ (٢) .
وبسبب غياب المنهج في النقاش لم يهتد المراقبون في هذه الجلسة إلى الجواب الصحيح ، لأن كل فريق من المتحاورين

(١) ابن ماجه : الزهد ، ١٥ .

(٢) البقرة : ٢٥٦ .

حاول السيطرة على مجرى النقاش بعلو الأصوات ، وإصاق التهم ، فتبادل الفريقان أقذع الشتائم وأفظعها ، فَأَتُّهِمَ أناس بالزندقة ، والكفر ، والعلمانية ، ونُسِبَ إلى آخرين : الجفود والتخلف ، والتطرف ، والإرهاب الفكرى ، والعجز عن فهم الإسلام فى ظل معطيات العصر ، حتى أصبح غير المسلمين - بل وكثير من المسلمين أيضا - يرون أن الإسلام هو سبب تخلف المسلمين ، ولن يتقدموا إلا إذا تحرروا منه .

وعندما هدأت النفوس بدأت أشرح لهم : معنى التخلف ، وموقف التيارات الإسلامية فى المجتمع المعاصر من بعض الظواهر الفكرية ، موضحا الرأى الصحيح - كما أفهمه من تعاليم الإسلام - فيما يدور من نقاش حول الديمقراطية ، وتعدد الأحزاب ، والتعامل مع معطيات العصر الحضارية والانفتاح على الثقافات الأخرى ، وحرية الفكر ، وموقفنا من التراث ، وغير ذلك من الأمور التى كثر الجدل حولها .

وها أنذا أقدمها للقارئ، إسهاماً فى بيان ما اختلط على الناس فهمه ، وتوضيحا لرأى الإسلام فى أهم العناصر التى يقوم عليها تقدم الشعوب وحضارات الأمم .

والله أسأل أن يوفق الجميع إلى ما فيه صلاح ديننا ودنيانا ، إنه سميع مجيب .

د . محمد عبد الغنى شامة

تمهيد

أصبحت كلمة « تخلف » من أكثر الكلمات المستعملة فى أحاديث الناس فى هذا العصر ، سواء كانت تلك الأحاديث مجرد « درشة » فى المجالس والمنتديات ، أو محاضرات علمية وندوات ثقافية ، يتصدر للحديث فيها جهازة العلماء وكبار المتخصصين فى شتى مجالات المعرفة .

بل يكاد يحرص كل متحدث - حتى ولو كان أمياً - على ترديد ما فى أحاديثه مع الآخرين ، وإبرازها بشكل واضح فيما يريد توصيله لهم من رسائل ، وما ذاك إلا لما ترسب فى أذهان الناس من الشعور بالنقص والدونية ، لو شعر لحظة بأن هذه الكلمة تنطبق عليه ، أو أنه من أفراد شعب تقاعس وتخلف عن ركب الحضارة التى سبقته فيه دول وشعوب متعددة .

ولم تحظ هذه الكلمة بهذا الاهتمام الشديد على مستوى الأفراد فحسب ، بل أصبحت مدار السياسات الدولية ، ومركز الخطط التنموية على جميع مستوياتها وتشعب مجالاتها ، إذ نرى كل المخططين فى مجال الصناعة يضعون فى اعتبارهم - عندما يرسمون الخطط المستقبلية - درجة تخلفهم فى القدرات والموارد البشرية والمادية عن سبقهم ويبحثون عن أحسن السبل وأسرعها للحاق بمن سبقهم - أى للتخلص من التخلف عن غيرهم - أو لتقليل الفجوة بينهم وبين من تفوقوا عليهم فى هذا المجال .

ولا يقتصر الأمر على المهتمين بالجال الصناعى فقط ، بل يشمل جميع المجالات ، بما فيها المجال الثقافى ، بل إن الثقافة تعتبر نقطة الانطلاق إلى الأمام ، فعليها تدور كينونة الأمة - وكذا الأفراد - وبلمرة وضعها فى مجالى : التخلف والتقدم .

« فالتخلف ظاهرة تصيب النمو فى بعض المجتمعات ، وتعنى ببطء الحركة فى تحقيق النمو الذاتى لها (وليس فى اللحاق بغيرها) وهى تنبع أصلاً من تأثيرات تفاعلية خارجية (وليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجياً أو وراثياً) تتجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة ، وضعف التركيب الاجتماعى ، والإطار الثقافى القائم ، وعدم كفاية النظام السياسى فى تحقيق استقرار المجتمع » (١) .

وقد أطلق على هذه المجتمعات اصطلاح الدول المتأخرة « Backward Countries » ويقصد به تلك الدول التى لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفنى والاقتصادى ، أو هى التى تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها . وعندما ظهر أن هذا الاصطلاح لا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف ، استبدل باصطلاح جديد هو الدول المتخلفة « Underdeveloped Countries » وهو تعريف ساد الكتابات الاقتصادية مدة طويلة ، وعرفت الدول المتخلفة بأنها الدول التى تنخفض فيها مستويات المعيشة عن تلك المستويات

(١) د/ محمود الكردى « التخلف ومشكلات المجتمع المعاصر » ص ١٤ .

السائدة فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا إلخ . غير أن البعض اعترض على هذا التعريف على أساس أنه تعريف ينقصه الشمول ، ومن ثم نأبى بأن يطلق على هذه المجموعة من الدول : « الدول المتخلفة المتأخرة » ، حتى يكون التعريف جامعاً مانعاً ، ذلك أن مفهوم التخلف إنما ينصرف - فى نظر هؤلاء - إلى الموارد المادية وعدم استغلالها استغلالاً كاملاً ومنتجاً . أما التأخر فينصرف إلى قدرات القوى البشرية السائدة فى هذه المجتمعات وعدم استطاعتها القيام باستغلال الموارد المادية استغلالاً منتجاً ، ومن ثم لا بد من ذكر هاتين الصفتين معاً .

ولم يسلم هذا الاصطلاح من الاعتراض على أساس أنه لا يفرق بين الركود والنمو ، أضف إلى ذلك أنه يعطى الانطباع العام بسيادة الركود فى هذه المجتمعات وهو أمر لا يتفق وحقيقة واقع هذه المجتمعات ، ولذا حاول بعض الكتاب إحلال اصطلاح الدول المتخلفة باصطلاح الدول النامية وساعد ازدياد عدد أعضاء الدول المستقلة حديثاً فى المحافل الدولية (كالأمم المتحدة) على شيوع هذا الاصطلاح ، بحيث أصبح أكثر قبولاً لأسماع أبناء تلك الدول عن اصطلاح الدول المتخلفة ، أو المتأخرة ولما كان النمو حقيقة تشترك فيه كل من الدول المتخلفة والمتقدمة ، حاول البعض استخدام اصطلاح : « العالم الثالث » (١) .

(١) قارن : د . عمرو محى الدين : « التخلف والتنمية ... » ص ٢٠ ، ٢١ .

وعلى الرغم من تعدد المسميات فإن من المسلم به أن أسباب هذه الظاهرة تكاد تنحصر فى الوضع الاقتصادى ، ودرجة كثافة السكان ، ونوعية ثقافتهم ، وأسلوب حياتهم الاجتماعية ، وشكل نظامهم السياسى ، ولا يعنينا فى بحثنا هذا الحديث عن الاقتصاد والانفجار السكانى ، ومدى تأثيرهما وتأثرهما بالوضع فى العالم الثالث ، لأن ذلك خارج عن إطار هذا البحث ، كما أننا لن نتناول ما يتعلق بالدول غير الإسلامية فى هذا المجال ، لأن الغرض من هذا البحث هو إلقاء الضوء على بعض مظاهر التخلف فى العالم الإسلامى ، وكيفية التعامل معها فى مجال الدعوة .

الفصل الأول

أسباب التخلف

أسباب التخلف

كثير الحديث فى الآونة الأخيرة - على جميع المستويات الثقافية فى العالم الإسلامى - عن التخلف ومظاهره ، فظهرت الكتب والمقالات حول هذا الموضوع ، بعضها يحلل هذه الظاهرة فى المجتمعات الإسلامية ، باحثاً عن أسبابها وملابساتها ، شارحاً صورها ونماذجها ، متلمساً منافذ التخلص منها برسم مناهج خاصة ، وتوضيح أساليب معينة ينبغى على الفرد ممارستها ، ووضع استراتيجية محددة للمؤسسات الرسمية والشعبية تلتزم بها إذا كانت جادة فى دعوتها إلى الأخذ بأسباب التقدم لبناء مستقبل يجد فيه المسلم مكاناً بين الشعوب التى تأخذ بزمام الحضارة ، وتتحكم فى مسار المستقبل فتوجهه إلى ما يعود على أفرادها بالرخاء الاقتصادى ، مع الحفاظ - بقدر الإمكان - على سلامة الفرد نفسياً واجتماعياً .

واهتم البعض الآخر بالجانب الوجدانى اهتماماً زائداً ، فأرجع أسباب التخلف إلى الجانب الروحى فى المجتمع ، حيث فرط الفرد فى واجباته الدينية ، وتهاون فى الالتزامات التى فرضها الدين عليه إزاء نفسه وأسرته ومجتمعه ، فنتج عن ذلك إهمال فى العمل ، وتفريط فى حقوق الغير ، بل اعتداء عليها ، مما ساعد على ظهور الكسل ، وعدم الالتزام ، والغش ، والخداع ، والنفاق ، والمداينة ... حتى فيما يتعلق بصورة العبادات ، إذ

أصبحت رياءً وتظاهراً ، بل وسيلة إلى الكسب غير المشروع ،
وأسلوباً من أساليب التظاهر بالتقوى والصلاح أمام من بيده
المنح والمنع ، وفى حضرة من يملك المال والعطايا ، وتحت إمرته
صكوك الحياة ، ومراسيم المنصب والسلطان ، ولعل أبلغ تعبير
عن السلبية التى سادت المجتمعات الإسلامية هو القول السائد :
« دعوه يئن » ... فقد أصبح مفهوم هذا التعبير « موقفاً كاملاً
إزاء العلل والأسقام ، فالصوفية كانت طيلة قرون الانحطاط
تضمن لتبعيةها حياة روحية عالية ، وعلاقات أخوية صادقة
بينما أمواج الظلم والظلمات تتلاطم وتزمر ولا أحد يبدى
حراكاً ويبقى المجتمع يئن ولا مغيث .

هذا هو المنهاج : تربية روحية عالية والمجتمع منهوذ يئن ،
ثم انتقل هذا المنهاج إلى الإسلاميين المعاصرين ، إنهم أدركوا
وجود مرض ولكن الشفاء عز . وحين كان يوجه إليهم سؤال :
ماذا قدمتم للمريض الكبير ؟ يأتى الجواب جازماً «دعوه يئن»
فإنه جاهلى ، سوف نربى أنفسنا ثم نرى بعد ذلك ، ويتواصل
الأنين ... « دعوه يئن » منهاج وعقلية ... فلا دراسات ولا
تحليلات ولا إمكان لتطوير الأوضاع بناءً على برامج مرحلية ،
وإنما هو الإعراض والرفض .

« دعوه يئن » إنه موبوء فلا تقربوه .

ولم يتعد الأمر رفع شعارات عامة مثل شعار « عم الفساد »
أو « الإسلام هو الجل » .

والشعارات كالمسكنات تصلح لفترة ... ثم تتوقف عن التأثير ويكتشف العليل أن مرضه تفاقم « (١) .

واحتل الهجوم على المؤسسات التنفيذية مساحة كبيرة لدى أصحاب هذه الدعوة ، إذ صب كتابها جام غضبهم على الحكام والأمراء ، ولم يسلم منهم أحد يتولى أمراً من أمور المجتمع ... حتى المعلمون فى المدارس والجامعات ، والوعاظ ورجال الدين الذين لم ينهجوا نهجهم فى المعارضة ... وتوجيه النقد إلى كل من يعترض طريقهم ، أو يخيل إليهم أن فى الهجوم عليه تقرباً إلى الله ووسيلة إلى بلوغ أهدافهم .

أما الفريق الثالث من المتناولين لهذه الظاهرة - ظاهرة التخلف - بالشرح والتحليل ، فهم أولئك الذين رفعوا راية التمرد على الدين ، إذ يرجعون أسباب تخلف العالم الإسلامى إلى التمسك بالدين ، فهم يرون أن السلفية تشيع فى المجتمع المتخلف ، فأفراده يرضخون للتقاليد والأعراف ، ويحتمون بالماضى وأمجاده ، وتتفاوت درجة تمسكهم بالقديم « بمقدار درجة القهر التى تمارس على إنسان العالم المتخلف ، وبمقدار إحساسه بالعجز والضعف والغلبة على أمره إزاء غوائل الطبيعة وعنيت المتسلطين وهى لذلك تشكل أولية دفاعية إزاء تحديات لا قبل له بها ، تشل مبادراته فى الحاضر ، وتسد أمامه أفاق الخلاص المستقبلى » .

(١) بورجاس ٣٥ .

وبعضهم يخفف من لهجته فيرى أن سبب تخلف المسلمين هو تمسكهم بالتراث - وليس بالمحافظة على الدين - ورفضهم أساليب الحضارة الحديثة ، إذ يرفض المتشددون التعامل مع كل مظهر حضارى ، ويضعون القيود على سلوك الناس مما يشل حركتهم ، ويعوق تقدمهم ، ويبعدهم عن الأخذ بأسباب التقدم والرقى ، ظنا منهم أن ذلك يحميهم مما يسمونه غزواً يهدد كيانتهم ويمحو هويتهم ، فالتمسك بالتراث يحصنهم ضد غزو متسلط خارجي ، هذا التسلط يشكل تهديداً كيانياً لمن يغزوهم فى هويتهم القومية ... وتراثهم وانتماءاتهم ونظرتهم إلى الوجود . إنه يحمل خطر الاندثار وفقدان الوعى الذاتى . فإذا عزت المقاومة المسلحة ، وانتفتت إمكانية المجابهة المباشرة ، لا يبقى أمام الشعب المقهور سوى الاحتماء بالتراث والتمسك بالتقاليد ضد الغزو الفكرى والنفسى ، ضد الغزو الحضارى ، ويشدد التمسك بهذه التقاليد بمقدار وطأة الاستعمار الحضارى ، ويستمر طالما عزت المقاومة المسلحة ، وطالت فترة الاستعداد للتحرير ، وتخف حدة التمسك بالتقاليد ويزداد الانفتاح على عوامل التغيير والتحديث بمقدار الاطمئنان إلى القوة الذاتية ، وبمقدار الشعور بالحماية وانخفاض حدة التهديد الخارجى » (١) .

ولما كان التمسك بالتراث - فى نظر هؤلاء - ليس إلا وسيلة لاحتماء الضعيف الذى يشعر بالتهديد ويحس بأن كيانه معرض

(١) مصطفى حجازى ص : ١٠٨ .

للذوبان فى خضم التيارات المتجددة ، ولا ينتج عنه سوى التوقيع على الذات مما يزيد التخلف والانحطاط ، فهم ينادون برفض كل ما يمت إلى الماضى بصلة ، بل يحاربون كل من يتمسك بالتراث ويسدون الطريق فى وجهه ، ظناً منهم أنه سوف يعوق حركة التقدم لو تقلد منصباً يمكنه من ذلك .

وهناك فريق رابع أتاه الله بصيرة نافذة ، وفكراً سليماً ، وفهماً واضحاً للمتغيرات الدولية ، كما فقه تعاليم الدين ، وفرق بين الثابت منها والمتغير ، ووضح الخطوط التى تفصل بين الواجب برسمه ونصه ، وبين ما تتطلبه الظروف وتحتمة الأعراف والتقاليد الاجتماعية ، فبذل جهداً جباراً ، ولا يزال الكثير من أفراد هذا الفريق يعمل ليل نهار فى شرح تعاليم الإسلام ، وبيان فرائضه بما يتناسب مع ظروف العصر ، ويساعد على دفع عجلة التقدم فى المجتمعات الإسلامية .. فظهر عمله فى صورة إسلامية خالصة من شوائب خرافات وأساطير القرون الأولى ، وبعيدة كل البعد عن معوقات التقدم التى ورثتها المجتمعات الإسلامية ، عن عقائد السابقين ، سواء كانت نصوصاً تسربت إلى المرويات الإسلامية ، أم عادات وتقاليد تغلغلت فى سلوكيات المسلمين وأنشطتهم عن طريق من دخلوا فى الإسلام من أهل العقائد السابقة (١) .

(١) من التيارات التى تمثل هذا الاتجاه بشكل مقبول فى الأوساط الفكرية

المعاصرة ما أطلق عليه د . محمد عابد الجابرى « السلفية الوطنية فى المغرب » =

ولو ترك المجال لهذا الفريق دون معوقات دبر لها بليل
ورسمت خطوطها على مستوى دولى - وإقليمى أيضا - وتقف
وراءها قوى عظمى ترتعد منها فرائض الشجعان ، ويجرى فى
ركابها الجبناء والمنافقون ويخطب ودها المنتفعون ، وعبداء الجاه
والسلطان ... لولا هذا كله لأثرت الجهود فى توضيح الفكر
الصحيح للجماهير ، فاقتنعوا وآمنوا ، وأطاعوا ، فبذلوا كل ما
لديهم من طاقات روحية ومادية للخروج من مأزق التخلف
الذى يطبق على عنق العالم الإسلامى حتى كاد يموت خنقا ..
لولا هذا كله لوجدنا عالماً إسلامياً يرفع راية التقدم بروح
إسلامية ويتقدم فى ركب الحضارة تميزه عن غيره روح وأخلاق
الإسلام ، فيعيد التوازن إلى ركب الحاضرة المعاصرة ، ويخلصها
من شوائبها وينقيها من الأمراض التى تنخر فى عظامها .

= حيث عرف لنا فى بحثه - الذى قدمه لمنتدى العالم الثالث تحت عنوان « الحركة
السلفية والجماعات الدينية المعاصرة فى المغرب » مضامين هذه السلفية نقلا عن
علال الفاسى كما يلى : « لأن السلفية فى باعثها الحنبلى ترمى لتطهير الدين من
الخرافات التى ألصقت به والعودة إلى روح السنة المطهرة فإنها لا تقصد من
وراء ذلك إلا تربية الشخصية الإسلامية على المبادئ التى جاء بها الإسلام
بصفته المتكفل بصلاح الأمة فى دينها ودنياها . وبذلك فهى تتناول نواحي
لجهود الفردى لصلاح المجتمع وتتطلب فتح الذهن البشرى لقبول ما يلقى إليه .
من جديد وقياسه بمقياس المصلحة العامة » وهكذا فـ « الجديد لم يعد بدعة كما =

ومن الغريب أن بعضاً من أفراد الفريق الثانى - وهو الذى اختلط عليه الأمر ، فظن أن عودة الروح الإسلامية تكمن فى التمسك بالأشكال والصور دون الغايات والأهداف ، مصحوباً بالعنف والإرهاب والتخويف والبطش والاقتتال .. حتى مع

= كان الشأن مع السلفية الوهابية ، وهو يقبل ليس فقط لكونه له أصول سابقة فى الإسلام كما ترى السلفية النهضوية ، سلفية الأفغانى وعبد ، بل إنه يقبل أيضاً عندما تقره المصلحة العامة ، وهكذا فلما كانت المصلحة العامة التى تقوم عليها تربية الشخصية الإسلامية إنما تبنى على تقوية التضامن بين الجماعة الإسلامية ، فإن هذا التضامن يجب أن يقوم ليس فقط على الإخاء الإسلامى بل أيضاً على الإخاء الإنسانى ... » وذلك ما يستوجب كثيراً من التسامح مع المخالفين فى الوقت الذى يدعو للوقوف صفاً واحداً فى الدفاع عن الإسلام وعن الأمم الإسلامية كلها ، والدفاع عن الإسلام وأمه ليس مسألة مجردة ، أعنى مجرد كلام بل إنه كما يقول علل الفاسى - « يستدعى بالطبع قبول المبادئ التى تعطى للفرد حرية العقيدة وحرية الفكر ، وتعطى للأمم الحق فى تقرير مصيرها ، واختيار النظم التى تريدها وحرية العقيدة تستوجب حرية التائب من أجلها والتجمع للنضال عنهما بالوسائل المشروعة السلمية وتقرير المصير واختيار النظم يستوجب حرية الجماعة فى التعبير عن رأيها وإبداء ما تريده من أشكال الحياة ، وكلا الأمرين لم يتم إلا بطريق التنظيم الذى جاء به العصر من جمعيات وأحزاب ونقابات » [الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى ص ٢٠٤-٢٠٦].

بعضهم البعض - أعلن الحرب على الاتجاه الإسلامي المستنير ،
ظناً منهم أن محاولة شرح تعاليم الإسلام بما يتناسب مع
ظروف العصر ، هو ضياع للإسلام ، وقضاء على تعاليمه ،
فاعتقدوا أن المدافعين عن الإسلام بروح العصر زنادقة ،
خارجون على الدين ، وذلك بسبب :

تأويلهم النصوص ، ومخالفتهم آراء السابقين .

- ورفضهم لبعض ما ورد في تراث الفكر الإسلامي من آراء
بحجة آراء واجتهادات أملت ظروف اجتماعية ، لم يعد لها
وجود الآن .

- ولقبولهم أشكالاً ونظماً عصرية لا يعرفها الفكر الإسلامي ،
كالديمقراطية ، وتعدد الأحزاب السياسية ، ونظم وقواعد
المؤسسات المالية إلخ .

ومما لا شك فيه أن هذه المواجهة أشد وطأة على الاتجاه
المستنير من سانس القوى العظمى ، ومؤامرات المؤسسات
العالمية ضد الإسلام ، لأن المعارضين مسلمون ، يملكون أسلوباً
أكثر تأثيراً على جماهير المسلمين من نظريات وخطط
المستنيرين التي لا يفهمها إلا الصنفوة من أرباب الفكر وفرسان
الأقلام . فأسلوب المعارضين ، بسيط يفهمه دهاء المجتمع ،
ومغلف برداء روحاني ، يسيطر على مشاعر المسلمين ، ويمك
أفئدتهم ، حتى وإن كان خاوياً من المضمون الفكري .. بل
يتقبلونه ويتعصبون له ، دون إدراك لما يحمله من جوانب
سلبية تعيق حركة التقدم ، وتقضى على حيوية الإسلام

وانتشاره ، دون أن يلحظ ذلك الغافلون أو يتبين لهذا الضعف المتشجنون من العامة والدهماء .

وقد تنبه أعداء الإسلام لهذا الجانب ، فكرسوا جزءا كبيرا من جهودهم لمساعدة - بل وخلق - الحركات التقليدية ضد الاتجاهات المستنيرة في المجتمعات الإسلامية . وأعتقد أن لهم يدأ خفية تحرك ، وتخلق المشاكل الفرعية التي تشوش على جهود الجادين في عرض مبادئ الإسلام نقية ، وبعيدة عن السفساف المافونة والتفاهات المريضة ، إذ ليس من قبيل المصادقة أن نرى اهتمام الشباب في قطر من الأقطار ، منصبا على البحث عن حل أو حرمة شيء ليس من أصول ، أو فروع التعاليم الإسلامية ، ولن تؤثر معرفته أو الجهل به على سلامة العقيدة واستقامة السلوك ، ثم نجد نفس هذا الاهتمام بهذا الشيء قد انتشر في كل بلد إسلامي .. أليس هذا مما يلفت الانتباه إلى أن وراء هذه الظاهرة يدأ خفية تحرك خيوطها في جميع بقاع العالم الإسلامي (١) حتى ينشغل شباب المسلمين بهذه الأمور تاركين القواعد والتعاليم الإسلامية التي تؤثر في

(١) يقول الشيخ الغزالي : تساءلت هل وراء .. (هذه الظاهرة) أحد يكيد للإسلام ؟ فقد ظهر (مروجوها) بغتة في عدة أقطار متباعدة .

وجاءني الجواب على غير انتظار ، فقد كنت أحاضر في مدينة « المنيا » وعقب المحاضرة رأيت أن أنصرف مسرعا لأنى كنت متعبا ، ولكن شاباً ألقى علي أن أنتظر لأجيب عن سؤال أثار بعض البلبلة واضطرت للانتظار . فإذا السؤال =

دفع عجلة التقدم وترسم معالم مستقبل مشرق وتنفذ إلى كتابة أحداث متناصعة في سجل التاريخ الإسلامي ؟ .
وما نراه من ملاحقة السلطات لهذه الجماعات ، فليس إلا محاولة لتحجيم عملهم والسيطرة على تحركاتهم ، حتى لا

= المعروف عن حكم « الخل » . وعقدت لسانى الدهشة ! حكم ماذا ؟ قالوا : حكم الخل ! قلت : ماذا جرى للخل ؟ قالوا : نسال عن حله أو حرمة ، قلت وأنا ضجر : حلال .

فرد أحد المتقربين : الدليل ؟ قلت : الأصل الحل ، ومن زعم الحرمة فهو المطالب بالدليل وترك المكان وأنا أتعجب ...

وشاء الله أن أسافر إلى « أبو ظبي » وأن أخطب .. الجمعة .. فى مسجد حاشد ، ومقب الخطبة تلقيت أسئلة .. مكتوبة لأجيب عنها . وإذا سؤال يتصدرها عن حكم « الخل » . قلت للمصلين : هل هذا السؤال مكتوب فى عاصمة أجنبية ، أشرف على وضعه مع غيره من الأسئلة المحقورة بعض المبشرين والمستشرقين الذين يعملون لحساب الاستعمار الثقافى ويريد شغل العوام بما يصرفهم عن لب الإسلام .

وقصصت عليهم كيف سبق لى هذا السؤال فى صعيد مصر ، وإذا كنت أسمعته الآن فى غرب آسيا بعد شرق إفريقيا فلا بد أنه مع أسئلة أسخف منه سوف تصدر للهند والسند وغانا والسنغال !! ولست أرمى بالتبعة على أعداء الإسلام فإن القانون لا يحمى المغفلين وإنما ألغت النظر إلى هذا الهوس الفكرى وحملت فى كل مكان . لقد أصبح هناك متخصصون فى إثارة الخلافات الغريبة وشحن القلوب بالغضب من أجلها فلحساب من يقع هذا ؟ [هموم داعية ص ١٣٢-١٣٣] .

يتجاوزوا المهمة المطلوبة منهم .. ألا وهى إضعاف التيار المستنير ، وشل فاعليته فى المجتمع الإسلامى ومنع وصول صورة الإسلام نقية من شوائب الأساطير وصافية من الأفكار والصور التى تعيق حركة التقدم إلى المجتمعات غيرالإسلامية ، حتى لا تتأثر بها فتتكون قاعدة إسلامية فى هذه المجتمعات تفسد خطط أعداء الإسلام ، وتقضى على آمالهم فى محاصرته والقضاء عليه ، ذلك أن الإنسان فى العصر الحاضر - وخاصة فى المجتمعات الليبرالية - أصبح حراً فى آرائه ، منطقياً - فى الغالب الأعم - فى تفكيره واقعياً فى نظريته إلى المبادئ والنظريات التى تتصل بسلوكه وتؤثر فى نظام حياته الأسرية والاجتماعية والمادية ، فإذا وجد صورة إسلامية تلبى طلباته ، وتشبع رغبته الوجدانية والمادية فى إطار عقلانى ، وبصورة واقعية ، فإنه مما لا شك فيه سوف يميل ، ... بل يعتنق هذه العقيدة ويدافع عنها ، وهو أمر ترفضه القوى المعادية للإسلام . ولهذا تساعد - من طرف خفى وبطرق مباشرة وغير مباشرة - الجماعات الإسلامية التى :

- تتنافى الصورة التى تقدمها عن الإسلام مع عقليات ومفاهيم الإنسان المعاصر .

- وتصطدم مع الواقعية التى أصبحت لغة العصر ، ومفتاح التطور والتقدم فى المجتمعات الإنسانية .

- وتعاين المسلمات الضرورية التى تقوم عليها حياة الشعوب فى القرن العشرين .

* إذ نرى تمويلاً واضحاً لهذه الجماعات لا يعرف مصدره .
* ونقرأ ونسمع ، ونشاهد أخبارها في وسائل الإعلام المختلفة بل إن المحللين يركزون على هذه الفئة ، عندما يتناولون الظواهر الاجتماعية والدينية في الأقطار الإسلامية ناسين - أو متناسين في الغالب - الجانب الآخر وهو ما يقدمه التيار المستنير من :

- شرح لمبادئ الإسلام .

- وتوضيح لتعاليمه في ظل المتغيرات الفكرية المعاصرة .

كما يهمله أيضاً - أو على أكثر تقدير : يتناوله في زاوية صغيرة لا تكاد تثير انتباه أحد من القراء - فريق المتخصصين في العلوم الإسلامية في العالم الغربي ، فإذا حدث في المجتمع الإسلامي ما يساعد على تشويه صورة الإسلام عند الغربيين ، اهتزت أسلاك البرق في جميع أنحاء العالم ، ودارت المطابع بأقصى سرعة مبرزة إياه في الصفحات الأولى ، وبصورة ملفتة للنظر ، وظهر المثلون والنقاد على الشاشة الصغيرة عبر الأقطار الصناعية ، وعقدت الندوات والمحاضرات في الجامعات والمعاهد وفي الملتقيات الاجتماعية والسياسية لإلقاء الضوء على هذا الحدث « الفظيع » ، وإبرازه في صورة يقشعر منها بدن الإنسان المتحضر ، ويستنكرها الليبراليون والدكتاتوريون على السواء ، على الرغم من وقوع آلاف الحوادث من هذا القبيل في المجتمعات غير الإسلامية ، على اختلاف عقائدها ومذاهبها .
ولكنه الإسلام ..

والأسلوب الذى يعبر به النصيون والمتطرفون عن الإسلام ، يساعدهم - أى يساعد أعداء الإسلام - فى هذا المجال .. بل إنه يقدم لهم المادة التى يحاربون الإسلام بها ، والأدلة التى يستخدمونها فى تشويه صورته أمام جماهير الشعوب ، فهم يُتَّخَذُونَ - من حيث لا يدرون - أداة لمحاربة الإسلام فى داخل المجتمعات الإسلامية وخارجها (١) .

أما فى الداخل فيلعب التطرف دوراً كبيراً فى تخويف المفكرين من الحكم الإسلامى ، إذ يتصورونه على أنه ديكتاتورية مطلقة ، مدعمة بسياس دينى ، لا يستطيع أحد أن يعارضها ، أو يناقشها ، لأنها ترى أنها تتكلم باسم الإسلام ، وتتصرف طبقاً للوحى السماوى ، فمن يجروء على معارضتها فجزاؤه الطرد من

(١) إذ تخرج لنا المطابع كل يوم كتباً تحمل عناوين إسلامية وتضم بين طياتها معاول هدم للإسلام ، فعلى سبيل المثال - لا الحصر - نقرأ فى صفحات بعض هذه الكتب :

- أن الأرض طبق محمول على قرن ثور ضخم ، فإذا ما تعب قرن الثور الأيمن نقل الأرض إلى القرن الأيسر فتهتز الأرض عند الثقل وتحدث الزلازل !! .

- وأن تاريخ هذه الأرض منذ خلقها الله شيد فيها خمسين ألف ألف مدينة من فضة بيضاء ، وخلق فى كل مدينة مائة ألف قصر من الذهب الأحمر ، وملأها بحب الخردل ثم خلق طيراً أعمى ، وجعل رزقه كل سنة حبة واحدة حتى فنيت الحبوب !!

- وأن الأرض ليست كروية !!! .

حظيرة الأديان ، والحكم عليه بالموت حداً ، أو على الأقل بالموت الأدبي والاجتماعي ، وهو أشد أنواع العقوبات نكالاً وتعذيباً .

فإننا تناول المثقفون وأرباب القلم هذه الصورة بالشرح والبيان وسلطوا عليها الأضواء الساطعة .. فهل يكون هناك مكان للتفكير - عند صانعي القرارات المصيرية في حياة الشعوب - في الاتجاه إلى الحكم الإسلامي ؟ ... فضلاً عن تبني الدعوة له والعمل على طريق التمهيد له ، ليأخذ مكانه في الفكر التشريعي ، خاصة وأن هذا التخويف الداخلي يدعم تقارير خارجية تنذرهم ، وتحذرهم من الاتجاه نحو الإسلام ، كما تلوح لهم بالمساندة ضد المتطرفين مادياً ومعنوياً .. فإن لم يستجيبوا فسرعان ما يختفون من الساحة ، وتطوى صفحاتهم السياسية ويكونون بذلك عبرة لمن يخلفهم ، وإنذاراً لمن يعاصرهم في الأقطار الأخرى .

هل يستطيع الاتجاه الإسلامي « المتفتح » - الذي يدرك معطيات العصر ويفهم متطلبات الحياة - التأثير بمناهجه الإسلامية الواقعية وأسلوبه الواعي على الجماهير الإسلامية وسط هذه الغيوم القاتمة ؟ .

هل يتمكن المصلحون من رفع أصواتهم ليسمعهم المتدافعون على طرق مَنْ أداروا ظهورهم للإسلام ويقنعوهم بسماحة الإسلام في مجال العلاقات الدولية ومرونته في التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية وحرصه الشديد على السلم مع كل الأطراف على اختلاف أجناسهم وألوانهم وعقائدهم ؟ .

هيات !!! لأن سلوك المتطرفين وتصرفاتهم اللامسئولة ، وحرص القوى العالمية على إبراز هذه التصرفات والمبالغة فيها ، دفع فريقاً آخر إلى الاشتراك فى خلق هذا التيار المستنير حتى لا يعلو صوته ، ولا يرتفع نداءه إلى أكثر من الدائرة الضيقة المحيطة به .

هذا الفريق ، هم أولئك المثقفون الذين رفعوا راية التمرد . فتذكروا للماضى ، ورفضوا أن يكون للتراث مكان فى حياتهم ، فاندفاعهم وراء كل جديد حملهم على تحطيم كل ما يصلهم بترائهم ويذكرهم بتاريخ أمتهم فهم يلهثون خلف الأفكار المستوردة دون تمييز بين غثها وسمينها ، ومن غير نظرة إلى التفريق بين ما يلائم ظروف الحياة فى مجتمعاتهم ، وبين ما يصطدم مع معتقداتهم ويتنافى مع قيمهم ومبادئهم .. بل إنهم لا يدركون التمييز بين ما يضرهم - فى الجانب الاقتصادى على الأقل - وما ينفعهم لأن صورة تخلف مجتمعهم بالمقارنة بالمجتمعات المتقدمة وعدم وضوح المسار الحضارى المرتكز على ماضيهم وواقع حياة مجتمعهم بما أحاط من غيوم المتطرفين ودسائس المتآمرين .. كل هذا أحاطهم بسياج داكن :

- رأوا من خلاله عجز الفكر الإسلامى عن مسايرة التقدم ، فأنكروا أن يكون للإسلام دور فى هذا الصراع الحضارى .
- وشاهدوا تخطيط المتحدثين باسم الإسلام بين القديم والجديد .
- وترددتهم فى انتقاء الصالح من التراث .
- والصحيح من القيم والمفاهيم .

- لبناء ركيزة قوية يمكن الانطلاق منها إلى آفاق المستقبل .
- فاداروا ظهورهم لهم .
- وصموا آذانهم عن سماع أصواتهم .
- حتى وصل بهم الأمر إلى إنكار أن يكون هناك صوت متفتح ،
يتحدث باسم الإسلام لأن صوت المتطرفين شوش على
المعتدلين ، وغنهم طغى على مَنْ عداهم من الأصوات المقبولة
إسلامياً والمُقبَنة فى ساحات الفكر المختلفة سواء كانت محلية
أو دولية .

هذا هو واقع مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة .
- اتجاه إسلامى ، واع ، معتدل ، يفهم معطيات العصر . ويدرك
متطلبات الظروف الدولية ، بما له من ثقافة متعددة المناهل
والمناهج ، وفكر إبداعى مكنه من استخدام قدراته العقلية فى
وضع التراث فى خدمة الانفتاح على المستقبل وتفسير
النصوص على نحو يقضى على السلبية والتواكل ، ويدفع
المسلم إلى العمل والإبداع ، والابتكار ، ليلحق بركب الحضارة (١)
وتنقية العادات والتقاليد من الشوائب والعوالق التى أضعفت

(١) يرى سعيد حوى (١٩١٢ - ١٩٤٢) أن « البون شاسع بين مدنية العصر ،
والحياة التى نحياها : فبينما مدنية العصر تمثل النشاط ، تمثل (نحن) الخمول ،
وبينما مدنية العصر تتكيف فى المعرفة الحقة فى جميع الحياة إذا بالجهالة تخيم
من جميع نواحيها ، وبينما المدنية العصرية تعلمك أن تعيش للمجموع ، إذا
نحن لا نرعى إلا مصالحنا الشخصية ويعلم كل واحد منا فى كل مناسبة : =

الأمة وأوهنتها لتنتقل في طريق التقدم حتى تأخذ مكانها بين الأمم المتحضرة ... لا ... بل تسبقها لتكون لها الريادة كما كانت في الماضي .. ريادة تمسك بزمام الركب الحضارى مع الاحتفاظ بعقيديتها والالتزام بقيمها وتقاليدها في صورة صافية خلقة .

- يعارضه اتجاه تنكر للإسلام ومبادئه ، بحجة أنه لا يساير العصر ، ولا يواكب التقدم ، بل هو يمثل حجر عثرة في سبيل انطلاق الأمة إلى الأمام ، فالتراث قيد يمنع الأمة من السير ويباعد بينها وبين معطيات العصر ، فهي تعيش بسبب التمسك به سجيئة الماضي ورهينة أفكار أناس عاشوا في زمن غير زماننا وعصر لا يمت إلى عصرنا بصلة .

ولذلك أعلن هذا الاتجاه أن الإسلام لا يصلح للحياة المعاصرة ، فلا ينبغي الركون إليه في بناء مستقبل الأمة وعليه فيجب أن ينحصر في المساجد وداخل أماكن العبادة فقط ، بحيث لا يتجاوزها إلى مجالات الحكم والسياسة ، وكذلك لا شأن له في مجال المال والاقتصاد .

= « بعدى الطوفان » وللخروج من هذه الوضعية المتخلفة لابد من الأخذ بأسباب المدنية وغرس جذورها في المجتمع ، علما بأن « المدنية تتكون من عنصرين : عنصر إنساني هو ما يبتث العلم في الوسط ، وعنصر شعبي هو ما تكونه مجموع التقاليد المحلية فالعنصر الأول سنقتبسه أين صادفناه بعد أن أضعناه مدة مضت ، والعنصر الثاني لا يقتبس من الغير وإنما يكتشف في الأمة ويعمل على إحيائه واستثماره بمزجه وتفاعله مع العنصر ، « الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ص ٢١٢ - ٢١٣ » .

ومما يقوى حجة هذا الفريق ، ويدعم أدلته سلوك الفريق الثالث فى مجال الصراع بين القديم والحديث وهو :

- الاتجاه الذى يبدو من سلوكه الظاهرى أنه يتحدث باسم الإسلام بل هو الوحيد الذى يدافع عنه ضد الفريقين السابقين (١) فهو يدعى أن الفريق الأول تأمر على الإسلام بحجة تحديثه ومسايرته للعصر فهو - أى الفريق الأول - يتنازل عن مبادئ ومسلمات إسلامية ويؤول نصوصا تأويلا بعيدا عما ورد فى كتب التراث ، ليقدم إسلاما عصريا ، ولذا يجب التصدى له ، ومحاربته حتى لا تنتشر آراؤه فى المجتمع .

كما يعلن أصحاب هذا الاتجاه الثالث الحرب على الفريق الثانى بأسلوب يستفيد منه المذكرون لدور الإسلام فى المجتمع المعاصر فى تأييد ادعائهم وبيان صحة وجهة نظرهم .

(١) يندرج تحت هذا الاتجاه تنظيمات عدة مثل : « الإخوان المسلمون ، حزب التحرير الإسلامى ، حزب النهضة ، جبهة الإنقاذ الإسلامى ، جماعة التبليغ ، الجهاد الإسلامى ... وغيرها مما لا يسع المقام لتناولها ، ولا يتحمل البحث بيان ما بينها من اختلافات فى المنهج والمضمون .

دعاوى تسيء إلى الإسلام

لو استعرضنا تصرف أصحاب الاتجاه الثالث فى ميدان التحدث باسم الإسلام ، والدفاع عنه ، لوجدنا أن معظمه يُنْفَر من الإسلام ويحمل الآخرين المترددين على الثبات على موقفهم فى مواجهة حجج المستنيرين ، الذين يعرضون الإسلام بمنهج منطقى واقعى ، فعلى سبيل المثال :

١ - الادعاء بأن الإسلام يحرم الديمقراطية (١) :

يوحى بأنه يدعم الديكتاتورية ويحث المسلمين على الدفاع عنها ورعايتها .

(١) يقول أحد رموز هذا الاتجاه :

« من بين الأسباب التى تجعلنا نرفض المذهب الديمقراطى ، أن الديمقراطية تقوم على رأى الأغلبية ، فمعنى ذلك أن رأى الأغلبية هو المعيار لمعرفة ما هو عادل ومعقول ، وبناء على هذا المبدأ ، نجد أن رؤساء الأحزاب يحاولون كسب أكبر عدد ممكن من الأشخاص ولو كان ذلك على حساب الإيمان والكرامة والدين والشرف من أجل هدف وحيد هو كسب أصواتهم فى المعارك الانتخابية ، أما نحن أهل السنة ، فنعتقد بأن الحق لا يظهر إلا فى دلائل الشريعة الحاسمة ، ولا يتجلى فى عدد الأصوات المشتركة ، ولا فى عدد الأصوات الديمقراطية ... إن شعار الديمقراطية ، الذى ينادى به البعض ليس إلا تهريجاً [برجاس ١٤٠ - ١٤١] . »

٢ - تحريم تعدد الأحزاب في المجال السياسي :

يصور للناس أن الإسلام لا يسمح بتعدد الآراء في أسلوب الحكم واختلاف الأساليب في تنظيم مؤسسات الدولة ، مفضلاً عليها توحيد الرأي ، حيث يترتب عليه الجمود وانفراد مجموعة بالحكم على غرار الحزب الواحد في النظم الديكتاتورية .

٣ - رفض التعامل مع معطيات العصر الحضارية :

يؤكد رأى المعارضين لدور الإسلام في الدولة المعاصرة في أن الإسلام يدعو للجمود والتخلف ويحارب الإبداع والابتكار ، مفضلاً عليه التقليد ، والثبات على موروث الماضي ... حتى وإن كان غير صالح للحياة العصرية .

وداعياً إلى التمسك بما كان عليه الآباء والأجداد .. حتى وإن بدأ خطره في مجال الصراع بين الحضارات ، وتأكدت آثاره السلبية في أفاق السباق بين الأمم ، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو في قاعات المؤسسات التعليمية والثقافية .

٤ - محاربة الانفتاح على الثقافات الأخرى

بحجة الخوف من الغزو الثقافي :

يرسم صورة غير صحيحة عن موقف الإسلام من المعرفة ، إذ يؤكد لغير المسلمين - ولقطاعات واسعة من المثقفين المسلمين - أن الإسلام لا يُقِيمُ المعارف على أساس موضوعي ولا يتعامل مع الثقافات بمنطق واقع الإنسان ومصالح المجتمعات ، فهو لا يمد

جسور الاتصال مع الإنتاج الفكرى للمجتمعات الأخرى ، بل يدمرها إن كانت قائمة ، وذلك بتحريم كل ثقافة لا تنبع من داخل مجتمعاته ، وتحريم كل من يميل - مجرد ميل عاطفى - إلى الثقافات الأجنبية ، فضلا عن الاتصال بها ، والأخذ منها .. حتى ولو كانت ضرورية فى حياة الأمم المعاصرة (١) ولست متجنبا فى هذا على أحد ، فما زالت المطابع تخرج لنا عشرات الكتب

(١) يرى المحللون أن تزاوج الثقافات هو أحد العوامل الرئيسية فى نهضة الأمم والشعوب ، بل يكاد يكون العامل الأول فى مجال الإبداع الثقافى والتطور الفكرى وأدرك كثير من المفكرين العرب أن الاتصال بالثقافات الأخرى يلعب دورا كبيرا فى تجاوز الأزمات الثقافية التى تصيب الشعوب من جراء الانطواء والتفوق على الذات ، فقد كتب عبد القادر العمرانى تحت عنوان « حاجتنا إلى ثقافة مزدوجة » : « توالى للصراخات منذ عدة سنين وتكاثر تساؤل اليقظين من بنى الأمة عن الأسباب العميقة لهذه الأزمة ، أزمة الإنتاج الثقافى التى تفتح المغرب ، فتلقى فى النفوس الحيرة والقلق والتخوف من عواقبها الوخيمة ، وفى الوقت الذى نرى فيه المغرب يخطو خطوات واسعة إلى الأمام ، ويسجل تقدما يدعو إلى التفاؤل فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نرى أنه من الناحية الثقافية ، أو بتعبير أدق من ناحية الإنتاج الثقافى قد ظل كما كان عليه منذ أزيد من عشر سنين لم يلاحظ فيه أى تطور فى الكم ولا فى الكيف » ، ويتساءل : فما هى الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة الغريبة ؟ ويجب ملاحظا أن الأمة ستستمر لمدة أطول « ذلك لأن العناصر التى من شأنها أن تنتج إنتاجا =

التي تتحدث عن الغزو الثقافي ، وعن الأخطار المهولة التي ستصيب الأمة من جراء معرفة أبنائنا بما يفيد من ثقافة الغير .

= ينفي بما تتطلبه روح العصر من جهة ، ومقومات القومية المغربية من جهة أخرى ، هم أبعد الناس أن يؤدوا رسالتهم الثقافية كما يجب ، سواء منهم الذين أشبعوا بثقافتنا الوطنية التقليدية أو بالثقافة الغربية الخالصة فالأولون قد فشت بضاعتهم العلمية وانعدمت لديهم كثير من الوسائل الثقافية التي من شأنها أن تجعلهم دوماً وعلى استمرار في ركب القافلة الإنسانية التي تحت السير وتسرع الخطوات ، أما الآخرون فلهم من ثقافتهم الغربية الخالصة ما يجعلهم غرباء في أمتهم ، ومجتمع هو مجتمعهم « ، ويمضى الكاتب في تحليل حالة كل فريق وإمكاناته ليخلص إلى نتيجة أن الحل الذي من شأنه أن يخفف من حدة هذه الأزمة ، ويقصر من أمدتها هو « الاعتراف بأن المثقف المغربي (....) في حاجة إلى أن يجمع بين الثقافتين ، ويلقح إحداها بالأخرى (....) فإذا نحن أبينا إلا الاستمرار في ذلك الظن الخاطئ الذي يرى أن ثقافتنا التقليدية بمفردها كفيلة بأن تهيب لنا شباباً مثقفين خليقين بحمل هذا الاسم فإن الأزمة لن تزداد إلا تعقداً وخطورة » ، ويختم الكاتب مقالته بعبارة لها دلالة خاصة بالنسبة (لضرورة التزاوج الثقافي) فيقول : « هذا وإن الضرورة الملحة العاجلة لتقضى بمحاولة التقريب بين العنصرين قصد التفاهم والتعاقد والتعاون كخطوة أولى للمصاهرة والازدواج ، ثم النسل والإنتاج » [الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ص ٢١٤] .

ضاربين - أى مؤلفى هذه الكتب - عرض الحائط بحتمية الاتصال بالثقافات الأخرى إن أردنا مواكبة التطور (١) .

وناسين - أو متناسين - قول رسول الله ﷺ: [والحكمة ضالة المؤمن ، أنى وجدها فهو أحق بها] ، أى فى أى مكان وجدها ... حتى وإن كانت عند ملحدين ، يحاربون الله ورسوله .

- وغافلين عن أن الاتصال بالثقافات الأجنبية فى صدر الإسلام كان من أهم العوامل التى ساعدت على بناء نهضة المسلمين فى عصور الازدهار والتقدم التى لازلنا نتغنى بها ونحلم برجوعها حتى الآن .

(١) إذ لم يعد هناك الآن مجتمع مغلق على ذاته « وبناءً عليه » فلا يمكن للمجتمع « الإسلامى » أن يعيش فى عزلة عن بقية أنحاء العالم أو يعزل نفسه عن المؤثرات الثقافية الخارجية التى تنقلها كل وسائل الإعلام والاتصال فى سهولة ويسر وبكثرة وكثافة هائلة [أحمد مصطفى أبو زيد ص ٣] .

الفصل الثاني

مواقف و آراء مريضة

مواقف وآراء مريضة

وبالإضافة إلى هذه الإساءات التى يتسبب فيها هذا الفريق فى مجال الصراع الحضارى بين الإسلام والتيارات المعاصرة يلجأ فى دفاعه عن الإسلام إلى مواقف وآراء تسيء إليه ومن ذلك :

- الاهتمام الزائد بالأمور الفرعية ، لدرجة الطفيلان على الأساسيات ، بما يعجزنا عن الوصول إلى الأهداف فى مجال الحياة المختلفة .

- التركيز على اجتهادات فردية ، ورفع درجتها إلى مقام النص المنزل الذى يترتب على إنكاره كفر من أنكره .

- الصراع الحاد الذى يصل أحيانا إلى درجة التقاتل بين الجماعات الدينية ، لمجرد الاختلاف فى تفسير النصوص وتأويلها .

- إعلان الحرب سافرة على مؤسسات السلطة التنفيذية ، ومحاربة كل من تتفق آراؤه معها من المفكرين .. حتى ولو كان هذا الاتفاق مجرداً من الهوى ، وبعيداً عن التواطؤ ، ومبرراً من تبادل المنافع ومقايضة المصالح بين الطرفين .

- التمسك بمظاهر وسلوكيات لا تعبر عن روح الإسلام ، بل تشوهها وتمسخها ، فضلا عن أنها توحى بقطرية الإسلام ، وتنفى عالميته ، مثل : الإدعاء بأن الزى الإسلامى ، هو الثوب

الأبيض والنعال ، ورفض كل ما عداه من الأزياء العالمية رفضاً يصل فى بعض الأحيان إلى التحريم .

- حصر الدراسة والتعليم فى مجال العلوم الدينية ، ورفض ما عداها من علوم ومعارف لدرجة أن بعض الشباب ترك دراسة الطب والهندسة وغيرها من العلوم التجريبية وانصرف إلى دراسة العلوم الدينية بحجة أنها هى وحدها التى يجب على الشباب المسلم دراستها ، لينال رضا الله ويدخل جنته .

- إقامة الشباب ليلاً ونهاراً بالمساجد ، يأكلون ، ويشربون ، وينامون فيها :

* تاركين زوجاتهم محرومات من حقوقهن الزوجية .

* مهملين أولادهم دون رعاية معنوية ، وقد ينسون - أو يتناسون - إمدادهم بالطعام والكساء ، وتهيئة الظروف لتثقيفهم وتأديبهم .

* مفرطين فى حقوق الوطن عليهم فى مجال العمل والإنتاج .

* ومعزولين عن الحياة العامة التى فطر الله الإنسان عليها ، لتعمير الأرض ، وإخراج الطيبات منها ، ورعايتها حتى تنتظم حياة الفرد والجماعات فى نغم متناسق ، ولحن يطرب من يعيشها ، فتفيض السعادة فى قلوب الناس ، ويعم الفرح أرجاء المعمورة .

- عدم السماح بأى رأى مخالف - مهما كانت أدلته ، حتى ولو كان مستنداً إلى مرويات صحيحة - لأنهم فطروا على رفض ما ليس عندهم ، بل محاربته بصورة تؤكد لمن لم يكن متخصصاً

فى العلوم الإسلامية ، أن الإسلام لا يسمح بحرية الآراء وتعددتها فى المجتمع .

ومن المؤسف أن بعض المتخصصين فى العلوم الإسلامية يعتنقون هذا الاتجاه ويدافعون عنه ، بل يصلون أحياناً إلى درجة التعصب له بصورة تفوق حماس أنصاف العلماء الذين ركبوا هذه الموجة ، طمعا فى جاه أو مال ، وتتعدى حدود نشاط من انضموا إلى هذا التيار من المفكرين - ذوى الماضى المعادى للإسلام والمنأوىء له - لتنفيذ مخطط مرسوم لهم من قوى عظمى ، أو لتبديل جلودهم بعد ما ساء وضعهم بتغير الظروف الدولية واختلاط الأوراق الفكرية فى المجتمع .

خلاف مدمر

ولا يخفف من وضع هذه الصورة القائمة فى النفوس ما هو معروف ومسلم به من أن هذا هو الوضع الطبيعى للمجتمعات الإنسانية : صراع دائم بين القديم والحديث ، يمثلهما تياران متقابلان ، مع وجود تيارات أخرى متداخلة بينهما بدرجات متفاوتة . لأن الصراع فى المجتمعات الإسلامية تجاوز حد هذه الصورة الضرورية من النقاش والحوار ، الذى هو وقود لازم لدفع مسيرة المجتمع إلى التقدم والازدهار ، فأصبح سلاحاً مدمراً ، سيطر عليه الجاهلون المتشنجون ، وأنصاف العلماء الغافلون ، مع توجيه بعض العلماء المستفيدين ، مما جعل الأمر يخرج عن نطاق الحوار ، إلى المناظرة بالألفاظ الجارحة أقلها الزندقة والتحلل ، وأكثرها : الكفر والإلحاد ، وبينهما اتهامات كثيرة تتعلق بالعرض والأخلاق ، تتناول الأهل والأقارب والأصحاب أيضاً .

وليس من النادر أن يصل هذا الانحراف عن الأسلوب البناء فى اختلاف الرأى إلى الاغتيال الأدبى ، أو الاختناق المادى . . . حتى التصفية الجسدية التى تسكت الصوت المعارض ، وترعب الآخرين فتتحشرج أصواتهم ، أو تسكت إلى حين .

ماذا نفعل إزاء هذا الوضع ؟ .

هل نكمم أفواهنا حتى نتجنب الوقوع فى مآزق مالية ،
ونسلم من التجريح والإهانة ؟ .

هل نتوارى حتى لا تصيبنا سهام أعداء حرية الفكر ، ونبال
المحاربين للإبداع الإنسانى ؟ لو حدث هذا لكان تحريراً لشهادة
وفاة المجتمع ، وتشبيهاً لجنازة الوجود الإنسانى ، ودفناً لبراعم
التقدم والحضارة اليانعة .

ولقد كدت أقول بأن هذا حدث فى المجتمعات الإسلامية لولا
ومضات هنا وهناك ، أشعلها التيار الإسلامى المستنير ، فهى
وإن كان ضوءها خافتاً ، تتلاعب به رياح عاتية من الداخل
والخارج ، إلا أنها تعطى أملاً فى إمكانية عودة الروح الإسلامية
الصحيحة ، التى تمثل الاعتدال ، وتحارب التشدد والتنطع ،
فتعبر عن سماحة الإسلام فى مجال حرية الفكر ، وتنبذ
التعصب والجمود ، بل تحاربه بالكشف عن النصوص
الإسلامية فى الكتاب والسنة ، التى توصى المسلمين بالرفق
مع المخالفين ، وتدعوهم إلى الانطلاق فى آفاق الفكر ، بعيداً
عن :

- سجن التقليد .

- ترديد آراء السابقين دون فهم وتمحيص .

- تغييب العقول ، بحجة الالتزام بما قاله الأولون والسير على
خطى السابقين ، لأن آراءهم اجتهادات إنسانية ، مربوطة بعصر
معين وثقافات محددة .

الفصل الثالث

سبيل الخلاص

سبيل الخلاص

فإذا أردنا أن نحرر المجتمع من هذا الصراع المميت ، فليس أمامنا إلا طريق واحد ، ألا وهو : توضيح الهدف وتحديدده ، بحيث يدركه أكبر نسبة ممكنة من المسلمين ، حتى نفلق الطريق على من يندسون فى صفوف المجتمع ، لجذب الجماهير هنا وهناك .

ولا يكون ذلك إلا بمحو الأمية الثقافية ، حتى تحرر العقول من سيطرة الخرافات والأساطير التى تسلت إلى الفكر الإسلامى عبر القرون ، وارتفع بمستوى التفكير إلى درجة تمكن المسلم من التمييز بين ما هو مقطوع من النصوص الإسلامية وبين ما هو مرجوح منها ، على اختلاف فى قربها وبعدها عن السلامة فى المتن والرواية ، ونوضح له الفرق بين النص الصحيح ، وبين تفسير الإنسان له فى الالتزام به ، ومدى إمكانية مخالفته والخروج منه .

ولا يتحقق ذلك إلا إذا تضافرت جهود المخلصين لإرساء القواعد التالية :

١ - حق التعبير :

الاعتراف بحق كل فرد فى التعبير عن أفكاره مهما كانت ... حتى ولو خالفت رأى جمهور العلماء ، إذ ما دام الرأى بعيدا عن

إنكار نص من نصوص القرآن الكريم ، فلا يجوز مصادرته أو ملاحظته إلا بالحجة والمنطق ، أى بسلاحه الذى يستعمله ، وبذلك تختفى ظاهرة الرمى بالزندقة ، والاتهام بالكفر ، لأن هذه الاتهامات لا تعبر إلا عن عجز من يستخدمونها ، وقصور فكرهم عن مواجهة الحجة بمثلها ، فضلا عن أنها سبب رئيسى فى ضعف الأمة وجمودها ، الذى يؤدى إلى انهيارها وتلاشيها ، فهى تقتل الإبداع عند الأفراد لأنهم يخافون من سم هذا السلاح القاتل ، والخائف لا يحسن شيئا بل تموت بذور الابتكار عنده ، وتنطفئ ومضات الإبداع لديه ، تحت مطارق التخويف والتحذير .

وليس بخاف على من عنده إلمام بأسباب قيام الحضارات فى المجتمعات الإنسانية ، أن حرية التفكير من أهم الأسباب - إن لم تكن أهمها - فى بناء الحضارات وازدهارها ، إذ يحدثنا التاريخ أن التلازم بين حرية الفكر وازدهار الحضارات تلازم عضوى ، فغالبا ما لا يوجد أحدهما بدون الآخر .

فحرية التفكير هى الدم المتجدد ، الذى يمد الأمة بمقومات الحياة ، لتساعدها على التخلص من وهن شيخوخة الفكر ، وتحميها من الترهل الذى يصيبها من جراء الجمود والتقليد ، إذ هى - أى حرية الفكر - حصن للأمة ، ووقاية لها من « فيروس » الإرهاب الفكرى ، وحماية للمبدعين فيها من بطش المستلطين الذين أعماهم الجهل ، فظنوا أن فى الاستبداد الفكرى محافظة على الوحدة ، فى حين أنه دفاع عن الجمود المدمر

للإبداع ، وترويج للتقليد الفتاك لبراعم الابتكار وتشجيع
للسلبية المهلكة للقوى الخلاقة عند أفراد الأمة ، وإطفاء لومضات
الأمّل فى قلوب المصلحين وإخراس لكل لسان يحاول كشف
العورات ، وقصف لكل قلم يبصر الأمة بالمنهج الصحيح الذى
يخلصها من القيود التى تعوقها عن السير فى طريق التقدم ،
ويدعوها إلى اتباع الأسلوب الأمثل الذى يرفع عنها إصر
التخلف وأغلاله ، ومن هنا كان لابد من العمل على تأمين حرية
الفكر ، وحماية المفكرين والمبدعين حتى تنطلق الأمة على طريق
التقدم والازدهار .

ومما لا شك فيه أن مبدأ حرية التعبير عن الآراء هو مظلة
تستطيع كل التيارات الفكرية الاستغلال بها ، وفى الوقت
نفسه لا يوجد مبرر للخوف من هذه الحرية على عقيدة الأمة
ومبادئها ، إلا إذا كان القائمون على حماية العقيدة ،
والمختصصون فى شرحها وبيانها للناس ضعفاء فكريا ، لا
يستطيعون مواجهة الحجة بمثلا ، ولا يقدرّون على مناقشة ما
يعترض سبيلها من أفكار هدامة ، فهم - لضعفهم الفكرى ،
وميلهم إلى الكسل والانعزاء - يؤثرون التخويف بسيف
السلطان على قرع الحجة بالحجة ، ويلجأون إلى الاتهامات
والتشكيك فى عقيدة من يخالفهم فى الرأى ، بدل أن يفتندوا
أدلتهم ، ويكشفوا عن خطأ حجته ، وتلك آفة كبرى أصيب بها
معظم المتحدثين باسم الإسلام ، فأصبح سلوكهم عدوانيا ،
وصارت علاقتهم بأرباب الفكر مقطوعة ، لأنهم يتحدثون بلغة لا

يفهمها أهل العصر ، فضلا عن مفكريهم ، ويحاولون إقناع السلطان بإقرار مبدأ يجرم كل من تسول له نفسه أن يعبر عن آرائه بحرية ، أو يفصح عن الطاقات الوجدانية عنده بتلقائية ، ناسين أن هذا المبدأ سلاح ذو حدين ، إذ قد يستعمله السلطان ضدهم ، فيحرمون من توصيل آرائهم للناس عندما يريد من بيده القرار منعهم من ذلك ، وعندئذ لن يجدوا حجة يواجهونه بها ، لأنهم أقروا مبدأ جواز الرقابة على الفكر .

فالأولى لهم أن ينضموا إلى دعاة الحرية الفكرية ، ليتحصنوا بها في كل وقت وحين في الدفاع عن الإسلام ، وينسوا أن في حرية الفكر خطرا على الإسلام ومبادئه ، لأن مجرد التفكير في هذا الأمر إهانة للإسلام ، لأنهم ينسبون بذلك الضعف له ، ينسبون للإسلام ضعفا لا يقوى معه على :
- مواجهة الأفكار المخالفة له .

- ومقارعة المبادئ الهدامة لمبادئه وتعاليمه .
وليس لهذا التصور وجود إلا في أذهانهم ، لأن الإسلام قادر على مواجهة أي تيار فكري ، مهما كانت قوته ، وعلى أي وضع كان جبروت أصحابه ، ما دام المسلمون قادرين على شرحه وبيانه للناس بالأسلوب المناسب للعصر ، فقد قاوم الإسلام كثيرا من المبادئ والعقائد التي واجهته على مر التاريخ الإسلامي فقهرها ، بل إنه لم يخش بيان هذه العقائد الفاسدة للمسلمين ، بدليل أنه ذكر كثيرا منها في القرآن الكريم ، إذ تحدث فيه عن أفكار هدامة ، وسلوكيات منحرفة ، وألقى

الضوء على مذاهب اجتماعية وفلسفية ونفسية يخالفها في الشكل والمضمون ، كما دخل المسلمون في معارك فكرية مع المخالفين في العقيدة ، فبينوها للناس ، وأقاموا الدليل على ضعفها وفسادها ، ولم يخافوا في بيانها للمسلمين من غزو ثقافي ، أو تأثير فكري على المجتمع ، لأنهم كانوا قادرين على التغلب على أى تأثير سلبي لها .

فلماذا لا نسير على دربهم ، بدل أن نتحدث عن غزو ثقافي بالتحذير والتخويف في محاولة للهروب من المواجهة والتفديد ٩.

إن أسلوب المواجهة ينقى الأجواء الفكرية من أدران الفكر المميتة ، ويصفي المسيرة الفكرية من شوائب الأفكار الدخيلة ، أما التخويف والتعقيم فلا يمنع من تسرب كل ما نخشاه إلى المجتمع دون أن نراه فيسرى في جنبات الأمة ، ويفتك بها دون أن يلقي مواجهة أو يصادف ما يكشف عن عوراته .

ولا ينبغي أن تقتصر المواجهة - أو الاتصال بالثقافات الأجنبية - على ما أنتجه الجزء الغربي من الكرة الأرضية أو ما يسمى بالعالم الغربي بل ينبغي علينا أن نتصل ونواجه جميع الثقافات فهناك ثقافات الشرق الأقصى القديم والحديث بكل أدابها وفنونها وفلسفتها البالغة ونظراتها الثاقبة العميقة إلى الحياة التي سجلتها مجموعة كبيرة جداً من الكتابات التي ترجم معظمها إلى اللغة الإنجليزية .

٢ - عدم تقديس فكر السابقين :

يجب الاتفاق على أن هناك حدا فاصلا بين الإسلام وفكر المسلمين ، أى التفريق بين نصوص الوحي كالقرآن الكريم ، وبين مفهوم المسلمين له على امتداد العصور ، كما ينبغي أن لا يوضع الحديث بجملة فى مقام القرآن الكريم فى حجية الاستدلال ، وبالتالي فى وجوب الالتزام به وعدم مخالفته ، لأن مراتب الحديث متعددة كما يقول علمائه .. كما تختلف حجية الحديث باختلاف علاقته بالموضوع ، فما يقبل فى مجال العبادات ، قد لا يصلح الاستدلال بنظيره فى المرتبة فى مسائل العقيدة ، وما يسلم به على علته فى مجال الأخلاق ، قد تحول ظروف العصر ومتطلبات الحياة دون تطبيقه ، بل تدعو إلى إهماله لأدنى علة فيه ، وقبل هذا كله لا ينبغي أن نطلب من أحد الالتزام بحديث يناقض ما جاء فى القرآن الكريم بحجة النسخ أو التأويل ، ولا توجه اللوم إلى أحد إذا رفض حديثا يتعارض مع روح الإسلام ومبادئه ، ينكر ما توصل إليه العقل فى مختلف نواحي الحياة ، ما دام توجه العقل لا يترتب عليه إنكار نص من نصوص القرآن الكريم بلفظه ، لا بمفهوم المفكرين الأوائل له ، لأن التسليم بما قاله العلماء ليس من أركان الإيمان كما أنه ليس من الفرائض التى فرضها الله على المسلم ، وإلا رفعنا أقوال العلماء إلى مرتبة النصوص المقدسة ، كما فعل ذلك علماء اليهود والنصارى ، حيث فرضوا آراءهم على أتباعهم وألزموهم باتباعها كالنصوص المنزلة من عند الله سواء

بسواء، فحققت لعنة الله عليهم ، يقول تعالى :

﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت بأيديهم وويل لهم مما يكسبون ﴾ (١) .

فنص القرآن الكريم لا خلاف عليه ، فهو قطعى النص ، أما ما ورد فى تراثنا من التفسير والشرح والبيان فليس قطعياً ، بل هو ظنى ، لأنه رأى بشرى يجوز عليه الخطأ أو وقوعه تحت تأثير الثقافات التى عاشها صاحب الرأى ، كما أنه مرتبط بمدى ثقافة المفسر واتجاهه الفكرى ، وتأثيره بالظروف المحيطة به ، ومسلمات عصره التى تكون الثقافة ، وتوجه الفكر ، وتسهم إسهاماً كبيراً فى تشكيل التيارات الفكرية وتوجهها ، وبالتالي فهو ليس بعيداً عن الخضوع - بطريق مباشر أو غير مباشر - لتوجهات السلطة ، ورغبات المسيطرين على الرأى العام .

وبناء عليه يصبح التراث الفكرى للمسلمين مصدراً للانقفاء والاختيار أى أننا نأخذ منه ما يصلح لعصرنا ، ونختار منه ما يوائم ظروفنا (٢) ، وما عدا ذلك يجب إهماله حتى لا يكون عاملاً من عوامل الجمود والتحجر ، وسبباً من أسباب إجهاض

(١) البقرة: ٧٨ .

(٢) وذلك أمر ضرورى إذ « لا سبيل إلى التجديد إلا من داخل التراث نفسه ، وبوسائله الخاصة وإمكانياته الذاتية » الجابرى ص ٥٦٨ .

الإبداعات الإنسانية ، وخنقا لروح الابتكار عند المفكرين ، إذ إن مبدأ تقييد المسار الفكرى فى المجتمع بما جاء فى التراث دون تمييز بين صحيحه وسقيمه لا مكان له فى مسيرة التقدم ، فهو مناف لطبيعة الازدهار فى جميع مناحى الحياة ، ويتعارض كلية مع توجهات التطور فى أروقة الفكر ومختبرات التصور الإنسانى فى مجالات الكون المختلفة ،. وفى أعماق الإنسان المجهولة .

فالحضارات الإنسانية كلها قامت على أساس حرية الفكر ، وعدم التقييد الكلى بما ورثه المجتمع عن السلف ، وإلا ما كان هناك تطور على الإطلاق (١) حتى الحضارة الإسلامية لم تشذ عن هذا المبدأ العام فى قيام الحضارات وازدهارها فى المجتمعات الإنسانية فمن يدرس التاريخ الإسلامى يلاحظ أن عصر النهضة فى المجتمع الإسلامى قام على المرتكزات المعروفة ، والمسلم بها فى هذا المجال ، إذ كان المبدعون يتمتعون بحرية الرأى وإمكانية الابتكار ، فلم يتقيدوا بكل ما قاله السابقون ، ولم يلتفتوا إلى أصوات المتزمطين من الفقهاء ورواة الحديث ، بل انطلقوا فى كل ميدان ، يبحثون وينقبون ، لا يحدهم شئ سوى نصوص القرآن الكريم ، وما ثبت صحته من الأحاديث النبوية ، غير عابئين بأقوال السابقين من المسلمين إلا

(١) إن الذين يجزمون بوجوب موافقة الأولين فى كل قليل وكثير ، ويحرمون مفارقتهم فى النقيير والقنطير يعلمون أن أولئك كانوا فى بعض المواضع لتقدمهم مخالفين ، وعلى كلامهم معترضين « الرازى ص ٣-٥ » .

إذا كانت تسهم فى دفع عجلة التقدم ، أما الأفكار المعوقة فقد ضربوا بها عرض الحائط ، ولهذا بنوا صرحا شامخا لا زلنا نتغنى به اليوم ، دون أن يكون لنا وميض من نور يقودنا إلى هذا الطريق الذى سلكوه لأننا نسينا - بل أهملنا - منهجهم فى الأخذ بأسباب الرقى والتقدم ، وتركنا أنفسنا أسرى أقوال بشرية ، قالها أصحابها فى ظروف تخالف ظروفنا ، والتزموا بها فى حل مشاكل ليست هى مشاكلنا .

ولن نهتدى إلى الطريق الصحيح إلا إذا فرقنا بين الإسلام - أى القرآن الكريم والحديث الصحيح - وبين فكر المسلمين ، فتمسكنا بالأول ، وأخذنا من الثانى ما يصلح لنا تاركين ما يعوق مسيرتنا ، ويعجزنا عن اللحاق بركب الرقى والازدهار فى عالم انطلق فيه غيرنا بسرعة الصاروخ ، بينما نحن لا زلنا نحبو حبو الأطفال .

٣ - عدم تغييب العقل :

يجب الاعتراف بدور العقل فى شرح وتأويل النصوص الدينية بما يتناسب مع معطيات العصر حتى لا تطغى الموروثات الشعبية على النصوص ، فتوجهها إلى مساندة الخرافات فى السلوك الاجتماعى ، وتمكين المفاهيم اللامعقولة فى فكر المؤمنين ، فتغيب عقولهم فى بحور من الأوهام ، لا يملكون فيها إلا الجرى وراء تصورات خيالية ، والتمسك بآمال هلامية ، ليس بينها وبين الواقع أدنى صلة .

إن فعالية العقل فى الحياة الإنسانية أمر لابد منه فى جميع مجالات الحياة ، حتى فى مجال التشريع الدينى ، إذ يترتب على إنكارها - أو إهمالها - هدم الدين من ألفه إلى يائه ، لأن خطاب الله موجه إلى العقلاء وحدهم فهم باستعمالهم العقل الذين يفهمون الخطاب ، ويدركون مغزاه ، ويتجاوبون معه إن تسليما أو إنكارا ، كما يحتكر العقل مهمة تفسير ، وشرح ، وتأويل النصوص الدينية ، فلولاها لصارت تلك النصوص قوالب محصورة فى دائرة ضيقة ، لا تلبي احتياجات الإنسان ... حتى فى الجانب الروحى ، فإنه يستمد غذاءه من فيض العقل وتصويراته لمفهوم الدين .

فالعقل هو المحور الذى يتلقى خطاب الله ، وهو مركز الإشعاع الذى ينبعث منه نور هذا الخطاب بلآلئه ، فيضىء للمجتمع طريقه لحياة أكثر أمنا واستقرارا ، وأشد إشراقا فى آفاق المستقبل بما يهيئه للأفراد من سبل فى مجال التقدم الفكرى ، والازدهار المادى . ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان العقل :

- واعيا لأهداف الدين بالنسبة للفرد والمجتمع .
- مدركا لدور النشاط الإنسانى فى رسم وتشكيل معالم الحياة الإنسانية .

- قادرا على حفظ التوازن بين متطلبات الحياة الروحية والمادية .
- فلا تغيبه الأساطير الدينية فى اللامعقول ، ولا تقيده مقولات المشعوذين ، وتصورات العامة لمبادئ الدين وأحكامه فى مجال الإبداع والابتكار .

كما لا تخضعه تشنجات المتشددین للقبالب الجامدة التي لا تسمح بالخروج عما قاله الأولون ، ما دام ارتباط آرائهم بأحداث وظروف الحياة فى العصور الماضية واضحا جليا ، وخصوصيتها لا تخفى على الباحثين والمحللين .

إن الاعتراف بدور العقل فى مجال الدين يقضى على السلبيات التى تعيق حركة المجتمع ، حيث تختفى المقولات المغيبة للعقل ، وتتوارى الشعارات المخدرة له ، تلك الشعارات التى يرفعها أناس وسيلة للكسب المادى ، أو أسلوبا للوصول إلى مركز أدبى ، أو لاحتلال مكان بين قادة الفكر فى المجتمع .

ومن العجيب أن أصحاب هذه الشعارات يحرصون على عدم تحقيقها فهم يهتمون بالحديث عن المبادئ والمثل أكثر مما يهتمون بتحقيق هذه المبادئ التى يناون بها ، بل أكثر مما يريدونها أو يحترمونها ، أو يفهمونها ، وقد يزعجهم أن يتحقق ما ينادون به ، إذ لو تحقق لقتلهم ، فهم موجودون لأن مثلهم غير موجودة ... فأول من يقتله المبدأ المطبق صاحبه ، لو كان ممكنا أن يطبق أى مبدأ ... إن كثيراً من أصحاب الشعارات فى العصر الحديث يرفعونها على افتراض أنها سوف تظل أمنية وحديثا فقط ، ولو لاح فى الأفق ما يجعلها واقعا لحاربوه ، وكثيرا من الذين تتردد أسماؤهم فى الساحة الفكرية اليوم يلعبون هذه اللعبة ، يرفعون من الشعارات ما يستشعرون أنهم يفيدون منه ، ولذا تراهم يغيرون من شعاراتهم ، ويبدلون مواقفهم حسب اتجاه الريح . فإذا ما جاء الدور لرفع الشعار

الإسلامى أهملوا العقل ، واستغرقوا فى الروحانيات السلبية ،
أملأ فى كسب أصوات العامة ، بل وكثير من المفكرين
المسلمين ، فلو استخدمنا العقل مع هؤلاء لظهرت حقيقتهم
ووضحت أهدافهم (١) .

كذلك يساعدنا استعمال العقل على فهم ما يتردد على ألسنة
المتشددین من شعارات براقة ، ومصطلحات لا يتنافى
مضمونها مع الفهم السليم ، والنظرة الثاقبة ، مثل :
- الحاكمية لله .

- ولا ديمقراطية غربية بل شورى إسلامية .

- وحدة لا تفرقها الأحزاب .

الحاكمية لله والديمقراطية

لو أمعنا النظر فى المقولة الأولى :

« الحاكمية لله ، أو بتعبير آخر لا حكم إلا لله » .

لوجدنا أن مفهومها الصحيح - لا ما يفهمه المرددون لهذا
اللفظ كشعار لهم - هو : أن مرجعنا الأول فى سن القوانين
المنظمة للمؤسسات والهيئات ، والموجهة لمسيرة الحياة
الإنسانية هو : النصوص المقدسة المتمثلة فى القرآن الكريم ،
وما يثبت صحته من السنة النبوية (٢) .

(١) قارن : عبد الله القصبجى : العالم ليس عقلاص ٢٧٩ . وما بعدها .

(٢) يفسر المودبى - اعتمادا على ما ورد فى القرآن الكريم - معنى الحاكمية
الإلهية فيقول : « إن الحاكم الحقيقى للإنسان هو نفسه حاكم الكون ، وحق =

ثم إن المرجع يمثل دستور الأمة الذى يحتاج إلى تفصيل وشرح ، وأحيانا تحتم الظروف الدولية والمعطيات العصرية تأويله - بما لا يخرج عن قواعد بنائه اللغوى ولا يبعده عن روح التشريع الإسلامى - تأويلا يسهل على الفرد حياته ، ويمكن الأمة من الانطلاق فى عالم المتقدمين والمتسابقين فى مجال الحضارة والازدهار .

ولا يقوم بهذا إلا الفكر الإنسانى ، إذ ليس هناك وحى يمكن أن ننتظره ليفصل لنا المجمل ، ويشرح لنا ما يتضمنه النص من فروع وتفصيلات ، وهنا تختلف العقول فى الفهم والإدراك ، وتتفاوت فى تضيق دائرة المباح واتساعها ، وعلى صاحب القرار أن يختار ما يناسب العصر بالطريقة التى يرى فيها أولو الألباب صلاح الفرد ، وسلامة المجتمع ، لا يقيدهم فى ذلك قداسة ، لأن الآراء كلها اجتهادات إنسانية لا قداسة لها ، فكل مجتهد معرض للصواب والخطأ .

= الحاكمية فى الأمور البشرية له وحده ، وليس لأية قوة سواه - بشرية أم غير بشرية - أن تحكم بذاتها أو تقضى بنفسها .. وبالطبع هناك فرق وحيد هو أن حاكمية الله فى نظام الكون قائمة بقوته تعالى التى لا تحتاج إلى اعتراف من أحد حتى الإنسان نفسه - فى الجزء اللا إرادى من حياته - يطيع حكم الله كما يطيعه الكون كله من الذرة إلى النظام الفلكى ومجموعاته . أما الجزء الإرادى من حياة الإنسان فالله لا ينفذ فيه حكمه بالقوة والجبر إنما يدعو الناس - من طريق الكتب الموحاة من عنده والتى أخرها القرآن الكريم - للتسليم بحاكميته وطاعته بإرادتهم ... « ص ١٢ .

ولا يحول بينهم - أى أصحاب القرار ، أو أولو الفكر فى الأمة - وبين تبدل الآراء حائل عندما تتغير الظروف ، لأن ما طبقوه بالأمس ، وما يريدون استبداله به اليوم - كلاهما - من إنتاج الفكر الإنسانى حول النص المقدس ، فليس ما يفهمونه من النص وحيا يجب الالتزام به فى كل الظروف والأحوال ، كما أنه ليس كاملاً يلبي احتياجات كل العصور والأزمان . بل هو ناقص نقصان الإنسان فى الثقافة والمعرفة ، ومرتبطة بأحوال العصر وثقافته ، وملابساته ارتباط صاحب بهما .

وإذا أمعنا النظر فيما تراه بعض التيارات الفكرية فى المجتمع الإسلامى من :

« إنكار لصورة الديمقراطية الغربية »

باعتبارها :

فكراً أجنبياً (١) :

أو لكونها صورة إنسانية للحكم ، تتعارض - حسب فهمهم - مع تطبيق شريعة الله فى المجتمع .

(١) ليست الإرادة الإنسانية هى المصدر الوحيد للقيم والمبادئ فى العالم الليبرالى ، يقول فرانسوا بورجا :

« تفرض « المواثيق الدولية » على الأعضاء المؤسسين مبادئ مشهورة بأنها أعلى من أى إرادة أغلبية برلمانية ، وبالفعل تدل « مبادئ القانون العامة » وهذا « القانون الطبيعى » أو ذلك على أن إرادة الإنسان كانت دائماً حتى عندما كانت تعبر عن رأى الأغلبية - خاضعة لمجموعة من الأطر المرجعية العالمية دون أن =

لأدركنا أن سبب هذا التصور لا يتعدى أمرين :
الاول : مزايده أصحابه فى ساحة الفكر الإسلامى للفت الأنظار
إليهم وجذب الرأى العام إلى جانبهم للوصول إلى مكاسب مادية
أو معنوية .

وما أكثرها فى دهاليز اللعب على الأوتار الروحية التى
خلت من المضمون العقلى ، وتجردت من غايات الشريعة
ومقاصدها فى مجال إصلاح الفرد والمجتمع على أسس واقعية ،
تتناغم مع معطيات العصر ، وتتواكب فى ركب الحضارة
الإنسانية .

الثانى : عدم إدراك أصحاب هذا التيار لمفهوم الشورى فى
الإسلام ، فهم لم يتصوروا أن الشورى ليست نظاما له شكل
محدد ، ويطبق بأسلوب واحد فى كل عصر وبيئة لأنه لو كان
قالبا محدد المعالم لاصطدم التطبيق مع أشكال الحياة المتعددة
فى مختلف الأقطار والأمصار ، وتعارض مع معطيات العصور
المتباينة عبر التاريخ الإنسانى بقفزاته فى عالم الاكتشافات
الطبيعية ، وتموجاته فوق سلم الحضارة والتقدم .

= تكون مؤهلة لوضع هذه الأطر موضع التساؤل . وتدل هذه « المبادئ »
و « القوانين » كذلك على أنه لكى يتم الحد من تجاوزات الأغلبية - أى كانت
شرعية انتخابها - ينبغى تقبل وجود مبادئ متأسلة تستمد - بحكم الأمور -
من مصدر آخر غير الإرادة الإنسانية ، وبناء على ذلك يتم تقبل فكرة أن الإرادة
الإنسانية ليست المصدر الوحيد لصياغة المعايير ووضعها .

ومن يقرأ التاريخ الإسلامى جيداً يدرك أن المسلمين فهموا الشورى فهماً صحيحاً فهم لم يحصروها فى شكل معين ، لأن الشكل ليس مقصوداً ، بل الهدف هو إتاحة حرية الرأى لكل مسلم فى اختيار من يتولى الأمر فى الدولة ، بصرف النظر عن أسلوب وطريقة تحقيق هذا الهدف ، فطريقة اختيار خليفة المسلمين الأول ، وهو أبو بكر - رضى الله عنه - تختلف فى شكلها وصورتها عن الأسلوب الذى أجرى لأخذ رأى المسلمين فى الموافقة على اختيار عمر خليفة له ، كما أن انتخاب الخليفة الثالث وهو عثمان بن عفان ، كان بصورة مغايرة لما جرى فى اختيار سلفيه ، بما يؤكد على أن الإسلام لم يقصد من الأمر بالشورى اتباع شكل معين من أشكال الاختيار ، ولم يهدف إلى تجميد عملية إبداء الرأى فى قضايا الأمة فى صورة معينة لا يجوز للأمة أن تغيرها ، بل يفهم من ممارسة المسلمين الأول فى تطبيق الشورى أن القصد والغرض والهدف هو :

عدم احتكار فرد أو مجموعة معينة اتخاذ

القرارات المصيرية

حتى لا تكون هناك ديكتاتورية فردية ، أو تسلط عرقى ، أو تحكم طائفى فى الشؤون التى تتعلق بحياة المسلمين جميعهم ، أما الشكل والصورة ، فقد ترك الإسلام تكييفها لكل مجتمع ، طبقاً لمعطيات عصره ، ومتطلبات حياته .

فإذا ارتفعت أصوات تحدد تطبيق مبدأ الشورى بشكل معين لا يجوز تجاوزه ، فيجب علينا أن نصحح لهم هذا المفهوم ، حتى لا يستفحل هذا الخطأ بين جماهير المسلمين ، ويشيع بين أصحاب الفكر السياسى فى المجتمع الدولى ، فتتكون لديهم صورة غير صحيحة عن الإسلام فى مجال أصبح فى العصر الحديث من المجالات التى تهتم بها قطاعات عريضة فى المجتمعات الإنسانية .

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن الديمقراطية الغربية هى الصورة المثلى لتحقيق مبدأ الشورى ، أو أننا نرى أن من واجب المسلمين اتخاذها أسلوباً لتطبيق الشورى فى المجتمع الإسلامى ، فليس هذا هو الهدف من مناقشتنا لمن يرفضها ، ويستنكر تطبيقها فى العالم الإسلامى ، ولكن هدفنا هو بيان أنها صورة من الصور المعروضة لممارسة إشراك المجتمع فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته ينبغي النظر فيها ما دام الإسلام لم يحدد شكلاً معيناً لتطبيق مبدأ الشورى .

كما أنه يجوز لنا تطبيقها إذا لم تتعارض مع ظروف حياتنا، ومتطلبات عصرنا ، لأن الإسلام لم يحرم علينا تشكيل الهيكل - الذى من خلاله تتحقق الشورى التى أمرنا بها - بالصورة التى نرى أن فيها تحقيق مصالحنا ، واستقرار حياتنا .

فإذا كانت الديمقراطية الغربية تحقق لنا ذلك ، فلا بأس - من وجهة النظر الإسلامية - من ممارستها ، وإذا تطلب الأمر تعديل بعض جوانبها لتتلائم مع تقاليدنا ، فليس هناك ما يمنعنا من ذلك .

حتمية الصراع الفكرى فى المجتمع

وما يستدل به المعارضون لها من أنها تتطلب :
- وجود أحزاب . تتنازع الحكم . وتتناحر على السلطة .
مما يؤدى إلى تفكك الأمة ، وضياع الوحدة التى وصف الله
بها أمة الإسلام فى قوله تعالى :

﴿ وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ .

فليس ذلك إلا دليلا على عدم فهمهم للتاريخ البشرى وعدم إدراكهم لطبيعة الحياة فى المجتمعات الإنسانية ، وفقدان إلمامهم بطبيعة الأحداث التى وقعت فى صدر التاريخ الإسلامى ، وحاجتهم الشديدة إلى تصحيح قراءتهم ، وفهمهم للنصوص الإسلامية .

إذ لا تخلو حقبة فى التاريخ البشرى من وجود محاورات فكرية بين فئات مختلفة فى تصوراتها لنظام الوجود ، ومتنافرة فى اتجاهاتها فى مناحى الحياة المختلفة .. بل إن هذا الاختلاف والصراع الفكرى هو من طبيعة الوجود الاجتماعى ، ولازم من لوازم حياة الجماعات البشرية سواء كان ذلك على مستوى المجتمعات الصغيرة كالأسرة أو الكبيرة كالتجمعات العرقية ، والطائفية والقبلية .. حتى إنه لا تخلو منه الجماعات العمرية أيضا .. كالأصدقاء ، والقرناء ، ومن يجتمعون حول الهوايات والألعاب المختلفة .

وليس من قبيل المبالغة إذا قلنا : إن اختلاف الآراء وتعدد الاتجاهات فى الفكر والتصور لمفهوم الحياة ، وطبيعة مسالكها لازم من لوازم التقدم الإنسانى ، فهو لا يختفى من مجتمع إلا ويصاب بالجمود ، والعجز عن الإبداع والابتكار الذى يمد الحياة بوقود يدفعها إلى التقدم ، ويساعدها فى الوصول إلى مفاتيح الحضارة والازدهار .

وما ظهر فى أمة إلا وتبعه انتفاضة فى جميع أوصالها ، وتدفق الدم فى كل شرايين حياتها ، فتدب فيها الحياة ، لتملأ أجواءها نشاطاً وحركة ، وتفيض على أفرادها رقياً وسعادة . ولم تشذ الأمة الإسلامية عن هذا القانون الطبيعى ، فمن يقرأ التاريخ الإسلامى ، ويفهم أحداثه فهماً صحيحاً ، يدرك أن التقدم الحضارى للدولة الإسلامية فى عصورها الأولى - التى نفخر بها الآن ، وتلوّكها الألسنة ليل نهار ، لدفع عقدة النقص التى انتابتنا حين أدركنا أننا متخلفون عن الركب الحضارى - لم يظهر إلى الوجود فى المجتمعات الإسلامية الأولى إلا نتيجة

لحرية الفكر التى سادت آنذاك ، وأفرزت :

- اتجاهات فى الرؤى .
- واختلافات فى تأويل وتفسير وشرح النصوص .
- ومساجلات حول نظم وأساليب الحياة المتعددة .
- ومناقشات فى تحليل ظواهر الكون وأحوال الإنسان المادية والروحية .

انساب كل هذا فى جنبات المجتمع دون عائق يعرقل مسيرته اللهم إلا ما تفرزه طبيعة الإنسان من معارضة هنا ، وإجراءات متعسفة من سلطة هناك ، لم تستطع القضاء على تيار فكرى له من الأصالة ما يدعم وجوده ، ومن الركائز المنطقية والعقلية ما يشد أزره فى مواجهة المتعنتين والمتسلطين ، ومن العناصر المللية لحاجات المجتمع ومتطلبات الحياة ما يجمع حوله العامة والخاصة ، ليستلهموه فى نشاطهم ، ويستعينوا به فى مسيرتهم نحو المستقبل .

لكن عندما وهن عزم المفكرين تحت ضربات سياط السلطة الغاشمة ، وضعفت هم المصلحين عن مواجهة أعداء حرية الفكر، وتسرب اليأس إلى القلوب والأفئدة ، بدأت عجلة التاريخ الإسلامى فى التقهقر إلى الوراء ، بل انحدرت بسرعة إلى هاوية التخلف « بفضل » أصحاب العقول الضيقة الذين سيطروا على ساحة الفكر فى المجتمع الإسلامى ، فقيدوا الحريات بأوهام سخيفة ، بعد أن غيبوا العقول فى مناهات الخرافات والأساطير ، فاندفعت إلى سراييب اللامعقول ، تدور حول نفسها ، وهى لا تدري شيئا عما يحدث على سطح الأرض فى مسيرة الركب الإنسانى .

فلما هبأت الظروف الدولية كشف هذا الظلام الدامس ، الذى تعيش فيه المجتمعات الإسلامية ، وانطلق صوت المصلحين يحث المسلمين على النهوض والحق بالعربة الأخيرة فى قطار التقدم خرج من بين الانقراض من يحرم طرق الخلاص من

التخلف ، وهو يجهل أن ما ينادى به المصلحون من حرية فى الفكر تنير طريقنا ، وتأخذ بيدنا إلى اللحاق بمن سبقونا فى ركب التقدم هو فى جوهره كان معلماً أساسياً فى المجتمع الإسلامى الأول ، ومظهراً من مظاهر وجوده .. بل كان الركيزة الأولى فى بناء الحضارة الإسلامية التى يتغنى بها كل مفلس فى الحياة المعاصرة ليستتر بها عجزه ، ويعيش فى ظل هذه النعمة منعماً - على الرغم من إفلاسه فى عالم المتسابقين فى مضمار التنافس الحضارى - « بفضل » الدماء الذين تسيرهم العواطف ، وتتحكم فى سلوكهم الأهواء والانفعالات .

تحديد المفاهيم

من القضايا التى ينبغى أن نفسح للعقل مجالات فى معالجتها :

- قضية تطبيق الحدود .

ذلك أن الأصوات قد تعالت حولها ، ما بين مناد بتطبيقها دون أن يبين : متى ؟ وكيف ؟ .

لدرجة أن المعارضين لما فهموا من طريقة عرضها فى ساحة الفكر المتشدد ، أنها مقصودة لذاتها ، وأن على الحاكم أن يحمل سيفه ، ويمضى فى المجتمع يقطع أيدي الناس وأرجلهم ، ويفصل رءوس الناس عن أكتافهم بمجرد اتهامهم بالسرقة ، أو القتل وقطع الطريق ، فانبروا يعارضون تطبيق الشريعة الإسلامية معللين ذلك بأنها لا تتناسب مع روح العصر ، فهى

ثقيلة على الإنسان الذى تربى فى جو « ليبرالى » يكره القسوة فى العقاب ، ويرفض كل الأساليب الوحشية فى مجال التقويم والتعذيب ، فالإنسان المتحضر - هكذا يقول المعارضون - يقشعر بدنه عندما يسمع أن من صور العقاب :
- قطع يد السارق .

- ورجم الزانى حتى الموت .

فهو يعارض دائماً وأبداً كل تشريع يتضمن مثل هذا العقاب القاسى حتى ولو كان الإسلام الذى يدين به معللاً هذا الموقف بعلة شتى ، ومبرراً موقفه المعارض لتطبيق الشريعة الإسلامية - رغم تمسكه بالإسلام عبادة وأخلاقاً - بمختلف الحجج والبراهين ومن أشهرها :

ما يدعيه من أن تطبيق مثل هذه العقوبات سيؤدى إلى زيادة العجزة فى المجتمع ، مما يزيد فى عبء الدولة ، فيبدد قواها ، ويشل حركتها ، فتعجز عن مواكبة التقدم والرقى مع غيرها من الأمم .

اقتنع كثير من المسلمين - وخاصة خريجو المدارس الأجنبية - بهذا الاتجاه ، غير أن بعضهم أيد سلبياً ، وعارضه وجدانياً . وآخرون ناصروه بكل قوة متاحة لهم ، فهم يناصرونه بالقلم إن كانوا على درجة تؤهلهم لذلك ، ويدعمونه بالسلطة والسلطان ، إن ملكوا زمام الحكم ودفة القيادة والتوجيه .

وينبغى على هؤلاء المعارضين لتطبيق الشريعة الإسلامية - سواء كانت معارضتهم سلباً أو إيجاباً - أن يعلموا أن الشريعة

الإسلامية ليست هي قانون العقوبات فقط ، بل هي منهاج لكل جوانب الحياة الإنسانية ، ولا يمثل قانون العقوبات فيها إلا جزءاً ضئيلاً بالنسبة للمجموع الكلى :
وبناءً عليه فمعارضة تطبيق الكل بسبب جزئية صغيرة أمر غير مقبول ، ولا يستساغ عقلاً التسليم به .

أضف إلى ذلك أن ما يبدو من قسوة فى عقوبات التشريع الإسلامى ليست كما يصورها هؤلاء المعارضون ، إذ ليس فى التشريع الإسلامى ما يحتم قطع يد كل سارق ، أو رجم من يتهم بالزنا ، فهناك من الشروط ما يحصر تنفيذ هذه الحدود فى دائرة ضيقة جداً ، لدرجة أن تطبيقها قد يصبح فى حكم النادر ، أو فى دائرة المستحيل ، إذ أن الرجم لا يكون إلا بالاعتراف ، أو بشهادة أربعة يرون العملية بالتفصيل وبأدق مظاهرها .. ولا أظن أن هذا ممكناً !!! .

كما أنه من الجائز شرعاً تعليق هذه العقوبات ، لو لم تتوفر شروط تنفيذها كما فعل عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فى عام المجاعة ، حيث لم يطبق عقوبة قطع يد السارق .
كيف يقال : إن قسوة العقوبات فى الشريعة الإسلامية أمر غير محتمل فى ظل الحياة المعاصرة ، فى حين أن رسول الله ﷺ قال : [ادروا الحدود بالشبهات] فأدنى شبهة تسقط الحد !!! .

كما يضيق من دائرة تنفيذ الحدود أيضاً كثرة الآراء الفقهية فى المسألة الواحدة ، مما يجوز للجنة التشريع القضائى أن

تختار من هذه الآراء أقربها إلى روح العصر ، فتجعله أساسا للعقوبة ، ومبدأ من مبادئ القوانين الملزمة للقضاء .
ومن الحقائق المعروفة أن من الفقهاء من تمسك بظاهر النص ، ومنهم من التزم بروحه بدرجات متفاوتة ، بحيث يجد المتشددون فيها ما يشبع ميولهم ، ولا يفقد المتساهل ما يدعم اتجاهه في صياغة قواعد قانونية ، تتفق مع روح العصر ، وفي الوقت نفسه لا تفقد هويتها الإسلامية (١) .

(١) تذهب السلفية في المغرب إلى أنه ليس من اللازم تطبيق الشريعة بشكل مباشر وحرفي كما تدعو إلى ذلك بعض الجماعات الإسلامية المتشددة المنتشرة اليوم عبر العالم العربي والإسلامي « فهي - كما يقول د . الجابري - ترى من الواجب ألا يبتعد المسلمون عن القانون المستمد من الشريعة وللوصول لذلك يجب العمل على أن يصبح منظوراً للفقه الإسلامي أصولاً وفروعاً كمادة لتشريع مدني عام ، ويضيف (علل الفاسي) « وكل هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق في الحكومة المسلمة إلا إذا خضع هذا الاجتهاد الجديد في التشريع لنواب أكفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ويصبحون فيها مكان أهل الحل والعقد الأولين .. فالسلفية الجديدة ترفض بالطبع لا دينية الدولة ، ولكنها بالمقابل لا تدعو إلى حكومة دينية ثيوقراطية ، بل تقتصر على المناداة بجعل « الحكومة الإسلامية حارسة على الأخلاق والفضيلة في وسط الأمة ، وتطالبها بتهيئة الوسائل التي تسهل على الفرد القيام بالواجبات الفردية والاجتماعية وتحمله عن طريق الاقتداء أو المتابعة على السلوك الحسن في علاقته مع عائلته ومع إخوانه ومع الأجانب عنه » [الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي من ٢٠٥-٢٠٦] .

٤ - مراجعة موقف المسلمين من أهل الأديان الأخرى :
من المعروف أن محمداً ﷺ أرسل إلى الناس كافة :

﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً﴾ (١).
فرسالته على عكس الرسائل السابقة موجهة لكل الناس ،
إذ بينما أرسل الرسل إلى أقوامهم كما بين ذلك القرآن الكريم
في آيات عدة مثل قوله تعالى :
﴿ وإلى عاد أخاهم هودا ﴾ (٢).

وقوله : ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحا ﴾ (٣).
وقوله : ﴿ وإلى مدين أخاهم شعيبا ﴾ (٤).
وقوله : ﴿ ولقد أرسلنا موسى بآياتنا أن أخرج قومك
من الظلمات إلى النور وذكرهم بأيام الله ﴾ (٥).
وقوله : ﴿ وإذ قال عيسى ابن مريم يا بني إسرائيل
إني رسول الله إليكم ﴾ (٦).

أرسل الله محمداً إلى الناس جميعاً يقول تعالى :
﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً ﴾ (٧).

(١) سبأ: ٢٨.	(٢) هود: ٥٠.	(٣) هود: ٦١.
(٤) هود: ٨٤.	(٥) إبراهيم: ٥٠.	(٦) الصف: ٦.
(٧) الأعراف: ١٥٨.		

إذ لم يرد فى القرآن الكريم أية واحدة تدل على أن محمداً أرسل للعرب - وهم قومه - خاصة ، بل دلت الآيات على أنه أرسل للعالمين :

﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ (١).

كما بين ذلك الحديث النبوى بوضوح ، حيث ورد عنه ﷺ أنه قال : [أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من قبلى :

- نصرت بالعرب مسيرة شهر .
- وجعلت لى الأرض مسجداً وتربتها طهورا .
- وأهلكت لى الفئائم ولم تل لأحد قبلى .
- وأعطيت الشفاعة .
- وكان النبى يبعث إلى قومه خاصة ، وبُعِثَ إلى الناس كافة] (٢).

وعليه فكل من بلغه دعوة الإسلام وجب عليه الإيمان بها ، وإلا أصبح من الكافرين ، غير أن الذين رفضوا الدخول فى الإسلام أصناف ، باختلاف عقائدهم وأديانهم :

- فمنهم من يعتقد بدين سماوى ، كاليهودية والنصرانية .
- ومنهم من يدين بتشريعات غير سماوية كالهندوسية والبوذية .
- ومنهم من يرفض الاعتقاد بئى دين كالماديين .

(١) الأعراف: ١٥٨.

(٢) صحيح البخارى .

فإذا بلغ الدعاة كلمة الإسلام لهؤلاء فطلبوا من الملحد أن يكف عن إلحاده ويعترف بوجود الله ، وأمرؤا المشرك أن يخلص العبادة لله ، ورجوا أهل الكتاب أن يضيفوا إلى إيمانهم بأنبياءهم الاعتراف بمحمد ﷺ ، والإيمان به رسولا ، والتصديق بما جاء به من آيات بينات ، فرفضوا جميعاً الامتثال لأمر الله ، فانكروا نبوة محمد ﷺ ، ولم يصدقوا ما جاء به من وحى سماوى ... فماذا يكون تصرف الدعاة إزاء هذا الرفض ؟ .
وكيف يتعامل المسلمون مع هؤلاء الذين يدينون بدين غير الإسلام ؟ .

أو كيف تكون علاقة المسلمين بمن ينكر وجود الله ؟ .
يركز المتشددون فى العالم الإسلامى المعاصر على هذه المسألة ، ويبرزونها بصورة تقض مضاجع أصحاب القرار السياسى ، وتفجر موجات من الآراء المتعارضة والمتناقضة فى محيط أرياب الفكر ، وتنشر ضباب الحيرة والارتباك فى ثنايا جهود العاملين فى المؤسسات التى تتعامل مع دول العالم ومنظماتها .

كما يصاب الأفراد من جراء هذا العجز فى مجال التعامل مع غير المسلمين ، حيث يمتنعون كلية عن الاتصال بهم ، أو بالتردد فى التعامل معهم فتارة يتجاهلون الأوامر الدينية - حسب فهم المتشدين - فيتعاملون مع غير المسلمين وأخرى يحاولون تبرير هذا التعامل بأسباب شتى .

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يحتاج إلى بيان موقف الإسلام من أصحاب الأديان الأخرى ، سواء كانوا يعيشون معهم فى وطن واحد ، أو كانوا متجاورين - أو متباعدين - فى الأوطان ، خاصة وأن النظام الدولى المعاصر يحتم على كل من يعيش على هذه الكرة الأرضية أن يقبل التعامل بشكل أو بآخر مع سكان هذه الكرة ، لأن مصالح الشعوب صارت متشابكة ، واتصالهم ببعضهم أصبح من الأمور الحتمية ، حيث لا مفر لأى إنسان فى أى مكان على وجه الأرض من التعامل مع الآخرين ، سواء كان على مستوى حكومته ومؤسساته الرسمية ، أو فى مجال الثقافة والمعرفة ، أو فى محيط تناول السلع التجارية بأنواعها المختلفة واستخداماتها المتعددة التى اقتضت حياة كل الناس .

ومن هنا ينبغى مناقشة علاقة المسلمين بغيرهم بأسلوب عقلى بعيد عن الشعارات والتشنجات ، أخذين فى الاعتبار فهم النصوص التى حددت العلاقة فى ضوء معطيات العصر وفى إطار ما يعود على المسلمين بالخير فى حياتهم ، ويساعدهم على حماية عقيدتهم والمحافظة على هويتهم الإسلامية .

فإذا تناولنا هذا الموضوع فى ضوء القرآن الكريم ، نجده ينطلق فى رسم حدود المعاملة مع غير المسلمين من قاعدة عامة أساسية ، ألا وهى :

أنه لا يجوز لمسلم أن يجبر أحداً على اعتناق الإسلام إذ لم يعط الله هذا الحق للنبي نفسه ، فكيف يجوز لغيره ، يقول تعالى :

﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ﴾ (١) .
ويقول : ﴿ ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين ﴾ (٢) .
فما دام الإسلام قد أعطى للإنسان حرية التعبير عن آرائه ..
حتى فى مسألة اعتناقه ديناً ، فلا يجوز لأى فرد - أو جماعة -
الضغط على غير المسلمين ، ليجبروهم على الدخول فى
الإسلام ، بل عليهم فقط عرض الدعوة عليهم بأسلوب واقعى ،
منطقى ، بعيد عن التلويح أو التهديد ، فضلاً عن القتال .
وعليه فمن يحاول حث المسلمين على حمل السيف لنشر
الإسلام ، فقد انحرف عن طريق الحق ، ولهذا لا يجوز له أن
ينصب نفسه متحدثاً باسم الإسلام ، لأن العقيدة الإسلامية لا
تقر الاعتداء على الآخرين ، بل تجيز فقط الدفاع عن النفس ،
ومقاتلة من يعتدى على الإسلام والمسلمين .
وهناك فرق كبير بين الدفاع والاعتداء !!
ويترتب على هذا من الناحية العملية أن يعيش غير المسلم
مع المسلمين فى وطن واحد ، ومن الطبيعى أن يتجاوزوا فى
العمل وفى السكن ويشتركوا فى مختلف أنشطة الحياة
الدنيوية .
فكيف نظم الإسلام هذه العلاقة ؟ .

(١) البقرة: ٢٥٦.

(٢) يونس: ٩٩.

القتال والجزية فى المجتمع المعاصر

وصى الإسلام المسلمين بأهل الكتاب - وهم اليهود والنصارى - خيراً فجعل لهم الحق فى إقامة شعائرهم المقدسة والحفاظ على هويتهم الدينية ، وسمح لهم برعاية تراثهم ، والتمسك بتقاليدهم وعاداتهم ، ما دام ذلك فى حدود معتقداتهم ، وفى إطار الواجبات التى تفرضها عليهم نصوصهم المقدسة . وما عدا ذلك فهم خاضعون للنظام العام الذى يحكم شئون الحياة اليومية إلا الدفاع عن الوطن ، فقد أعفاهم من هذا الواجب مقابل دفع ضريبة محددة وهى ما يعرف باسم : « الجزية » لأن شئون الدفاع فى العصر الأول كانت خاضعة لمبادئ العقيدة ، إذ كانت النصوص المقدسة هى التى توجه القتال ، وترسم استراتيجيته ، وما دام غير المسلم لا يخضع لهذه النصوص بحكم اختلاف عقيدته ، فلم يجز - منطقياً - تكليفه بالقتال ، لكن لما كان القتال فى الإسلام للدفاع عن الوطن - وليس لإجبار الآخرين على الدخول فيه - بمن فيهم من مسلمين وغير مسلمين ، وجب على غير المسلم الإسهام فيه بما يستطيع ، ولما لم يكن فى مقدوره - من ناحية العقيدة - الانخراط فى مؤسسة تنفذ تعاليم لا يعتقدونها ، فقد وجب عليه الإسهام بطريقة أخرى ، ألا وهى : مساعدة المقاتلين بالمال .

هل يجوز بناءً على هذا أن ننضم إلى المتشددین
فی دعوتهم فی الحاضر إلى وجوب فرض الجزية على
أهل الکتاب ٩ .

هذه الدعوة تستثير العاطفة أكثر مما تخاطب العقل ، إذ
ينفعل الداعی - والمدعو أيضا - بها دون أن يفکر منطقياً فی
الظروف الراهنة ، ودون أن يبحث ظروف وملابسات عدة منها:
- اختلاف طبيعة القتال ودوافعه فی الدولة المعاصرة عنه فی
مصدر الإسلام ، حيث كان الدافع إليه فی العصور الأولى تمکين
الدعاة من توصيل كلمة الإسلام إلى الشعوب المغلوبة على
أمرها ، وليس إجبارها على الدخول فيه بالإضافة إلى أن الدین
كان هو السبب الرئيسی فی تحريك غير المسلمين إلى شن
القتال على الدولة الإسلامية ، مما جعل القتال فی ذلك العصر
ينطلق من أساس دینی ، ويسير فی مسارات دينية ، الأمر
الذي جعل اشتراك غير المسلمين - الذين يعيشون فی مجتمع
إسلامی - فيه غير مقبول دينياً ، ولا مسلم به منطقياً ولكن :
لما كان القتال يتضمن - بجانب الدفاع عن العقيدة - حماية
الوطن الذي يستظل به غير المسلم .

وجب علیه أن يسهم فی الدفاع عنه بما يستطيع من نفس
ومال .. غير أنه :

لما كانت عقيدته تمنع إسهامه فيه بالنفس ...
فليس أمامه إلا الإسهام بالمال ، وهو ما عرف بـ « الجزية » .

لكن دوافع القتال وطبيعته اختلفت فى الدولة المعاصرة إذ لم يعد هناك حاجة فى سبيل تأمين وصول كلمة الدعوة إلى الشعوب ، فقد أصبحت وسائل نشر الكلمة فى متناول الجميع سواء كانت مسموعة بالصورة أو بدونها ، أو مكتوبة ، وبذلك سقط أهم سبب للقتال فى الإسلام ألا وهو :

« تأمين وصول الدعوة الإسلامية إلى كل إنسان على وجه الأرض ، مهما بعدت به الأوطان ونأت به الديار والأصقاع » . كذلك توارت الأديان حتى كادت تختفى تماماً من ساحة تحريك الجيوش للغزو الدينى أو نشر العقائد ، وتركزت - أى الدعوة - فى أساليب أخرى ، كوسائل الإعلام والأنشطة الاجتماعية والثقافية والصحية ، تاركة مجال القتال للمصالح الاقتصادية ، والهيمنة السياسية التى تؤمن هذه المصالح ، فالمحرك الأول - ولا أكون مبالغاً إذا قلت : إنه الوحيد بصرف النظر عن الاستثناءات النادرة - لتجيش الجيوش ، وشن القتال هو السيطرة على مصادر المواد الأولية ، وضمان سوق للسلع المنتجة ، حتى تحقق الدولة الرفاهية لشعبها لأن هدف الإنسان فى الحياة تركز حول تأمين حياته اقتصادياً ، كى يتمتع بحياة رغدة ، تؤمن له كل ما يحتاجه ، وتسهل له جميع وسائل الراحة فى جميع مجالات الحياة .

فإذا كان هذا هو الشأن فى ساحة الصراع الدولى اليوم ، فيجب علينا أن نعى ذلك ونركز عليه فى استراتيجيتنا الدفاعية ، ونحدث بلفته فى وسائل إعلامنا ، وإلا تحدثنا بلفة

لا يفهمها المجتمع الدولي ، ولا تقبلها الأوساط المؤثرة فى إدارة الصراع وتوجيهه ، فنخسر المعركة قبل أن يبدأ النزال وتتشتت أصواتنا فلانجد من يسمع لنا أو يتعاطف معنا ، لأننا نتكلم بلغة لا يفهمها المجتمع الدولي المعاصر ، وتقوم حجتنا على مسلمات أهملتها الدولة المعاصرة ، أو تناستها حتى يتناغم وقع مسيرتها - ولو ظاهرياً - مع رياح العصر ، فتسير مع الركب ، وتحافظ على موقعها فى خضم التيارات المتدافعة كى لا تتخلف فتدوسها الأقدام ، وتطويها صفحات التاريخ .

وليس معنى هذا أننا يجب علينا أن نهمل الجانب الدينى فى مجال التعبئة المعنوية لمواجهة التحديات ، أو نتغاضى عن واجباتنا الدينية فى مجال التربية والتعليم ، أو نتحرر من واجب نشر الإسلام وإعلاء كلمة الله فى الأرض لأننا لو فعلنا ذلك خسرنا ديننا ودنيانا ، أى خرجنا من عقيدتنا التى تحتم علينا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتفرض علينا بذل الروح والمال فى سبيل الذود عن مبادئنا وتقاليدها الإسلامية ، بالإضافة إلى أننا لو نحينا الدين جانبا فقدنا هويتنا ، ومن لا هوية له فلا وجود له ، وإن كان لا يزال على قيد الحياة لأنه يعيش كما تعيش الأنعام يأكل ويشرب ، ويقدم نفسه حقل تجارب لأفكار الآخرين ومذاهبهم الاجتماعية وتياراتهم السياسية على اختلاف أنواعها وتعدد فصائلها .. ولكن المقصود من تغير ظروف وملابسات الصراع الدولي الذى يقتضى منا أن نتأقلم معه :

هو مراجعة « التكتيك » ، وليس التنازل عن « الاستراتيجية » ، وفرق كبير بين « الاستراتيجية » وهى الأهداف التى ترسمها الأمة فى حياتها - وهى بالنسبة للمجتمع الإسلامى : إعلاء كلمة الله - وبين « التكتيك » : أى طرق وأساليب إدارة الصراع فالمرحلة الراهنة تقتضى منا أن يتركز « تكتيكنا » على إبراز المصالح الاقتصادية فى خريطة مواجهتنا للتحديات ، والظهور أمام المجتمع الدولى بمظهر من يريد الحفاظ على التعايش السلمى فى إطار العمل الاجتماعى ، بحيث يتيح لنا الآخرون مكانا لائقا مع المتنافسين فى حلبة التقدم العلمى ، حيث يتاح لكل دولة نقل واستخدام التكنولوجيا الحديثة بما يتناسب مع ظروفها ، ويتلاءم مع إمكانياتها ، بالإضافة إلى عدم احتكار المواد الأولية ، أو الاستحواذ على الأسواق العالمية .

أما الأهداف الدينية فهى وإن كانت أساسية على خريطة اهتماماتنا ، فلا ينبغى أن تنصدر الحديث مع الغير فى مجال التعامل الدولى ، بل يجب طبقا للظروف الدولية المعاصرة أن تكون كامنة :

- تحرك جميع المسلمين وتحدد اتجاهاتهم دون أن تظهر للآخرين فى ساحة المناورات ، أو على مائدة المناقشات والمفاوضات .
- ترسم المناهج ، وتوضح الطرق دون أن يعلن ذلك على الملأكى لا يستخدم أحد ذلك سلاحا يقلب به المجتمع الدولى علينا ، فتفسد خططنا ، ويضيع عملنا هباء .

فإذا تغيرت الظروف الدولية ، كان بإمكاننا أن نغير من هذا « التكتيك » ، أو نعدله حسب الظروف الجديدة ، وطبقاً لوضعنا السياسى والاقتصادى والعسكرى ، ويمكن أن يصل التغيير فى المستقبل أن يكون أسلوبنا هو التعامل فى المجتمع الدولى على أساس إبراز الهوية الدينية كقاعدة للعلاقات الدولية ، إذا كان لدينا من القوة ما يمكننا من ذلك دون تهديد لمصالحنا .. وحتى يحين ذلك الوقت فليس أمامنا سوى التعامل مع الدول على أساس ما بيناه آنفاً .

وهذا ليس خروجاً على الإسلام ، ولا تنصلاً منه بل اتباعاً لسنة محمد ﷺ واسترشاداً بما اتبعه مع المعارضين للإسلام فقد عقد صلح الحديبية مع كفار قريش ، ونظم العلاقة بين المسلمين واليهود فى دار الهجرة كما تعامل المسلمون عبر تاريخ الإسلام مع غير المسلمين على أساس التعايش السلمى ، سواء مع الذين أقاموا فى المجتمع الإسلامى أو احتكوا به بحكم الجوار الدولى ، أو الاتصال فى مناحى الحياة من : تجارة وفكر وثقافة .

فإذا كان هذا قد حدث فى عصور سيطر الدين فيها على الشعوب ، فحركتهم فى ساحة الصراع وميادين القتال ، فمن باب أولى ينبغى أن تقوم علاقة أوسع منها فى العصر الحديث ، حيث اختفى الدين - أو كاد - من ساحة اهتمام غير المسلمين ، وتراجع عن ميدان التدافع والتزاحم للسيطرة على مقومات الدولة ومصادر قوتها ونفوذها .

فإذا جهر أحد بالعداء للمسلمين على أساس دينى ، فليس أمامنا إلا أن نعبئ كل قوانا لمواجهته ، فنستخدم الدين عندما

يكون ذلك عنصراً حاسماً في معركتنا ، ونجهر بالحديث بلفة العصر إن رأينا أن في ذلك دعماً لجهتنا ، وطريقاً لوصولنا إلى الحصول على حقنا ، وإن اقتضى الأمر إغفال الحديث عن العقيدة مع الخصم في سبيل الحصول على تأييد دولي فلا بأس في ذلك ، لأن نجاحنا تدعيم لعقيدتنا ، وتأمين لديننا ، ومحافظة على هويتنا الإسلامية ، إذ ما دام الهدف ثابتاً وهو الحصول على حق المسلمين كاملاً والإرادة قوية ، فلا حرج في اتباع أسلوب يبدو من ظاهره أنه لا يتسم بسمات دينية ، ولا يحمل راية العقيدة ، لأن العبرة بالنتيجة ، ألا وهي : الوصول إلى إحقاق الحق وزهق الباطل ، فذلك مبدأ أساسى فى الشريعة الإسلامية .

تَعَلُّلٌ وَلَا تَتَشَنُّجٌ

أما إذا تشنجنّا وتعصينا ، فتعالّت صيحاتنا بالجهاد المقدس ، ونحن ضعفاء لا نستطيع جمع الدول الإسلامية حوله ، فضلاً عن إمكانية تنفيذه في مواجهة القوى العالمية ، فلن يكون ذلك سوى التهور ، وإلقاء المجتمع الإسلامى فى مفرمة القوى العالمية ، حيث لا يسمع أحد نداءنا ، وإن سمع ، فلن يحرك ساكناً لنجدتنا ، لأن أسلوبنا غريب على سمعه ، ومنطقنا بعيد عن فهمه ، فنحن فى نظر المفهوم الدولى المعاصر :

- متخلفون لا ندرك الأسلوب الحضارى .
- وعاطفيون ، ضللنا طريق الإدراك العقلى .
- وخياليون لم نفهم متطلبات الواقع .

- وبعضهم يرى - بناءً على التصرفات الفردية المتشنجة - أننا متطرفون ، نهدد أمن البشرية ، ونهز استقرارها ، وبالتالي فنحن دعاة هدم وتخريب !!
هل أفادنا التشنج ، ودعم قضيتنا ؟ .

أليس من الأحسن أن نفكر ملياً ، ونحكم عقولنا فى تصرفاتنا ، فنبتعد عما يقلب علينا الرأى العام العالمى .
ألا يحتم علينا وضعنا المعاصر أن نعيد النظر فى أسلوب تعاملنا مع الآخرين بما يخدم مصالحنا فى إطار عقلانى منطقى ، متناغم مع إيقاع العصر ، ومنسجم مع الأصوات الداعية إلى السلام والتعايش السلمى ؟

إننا إن فعلنا ذلك سنصل إلى وضع دولى ، يمكننا من المشاركة فى اتخاذ القرارات المصيرية فى العالم ، ويتيح لنا الإسهام فى مسيرة التقدم والرقى ، فإن حدث ذلك فلسوف يكون للإسلام شأن فى المجتمعات الدولية ، لأن المسلمين - بحكم قربهم وتفاعلهم مع الشعوب المتحضرة - سيقدمون الصورة الصحيحة للإسلام ، وربما يكون ذلك حافزاً لغير المسلمين على التفكير فى الإسلام ، الأمر الذى قد يؤدى إلى الاقتناع به وإعتناقه ديناً .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم للدكتور محمود حمدي زقزوق	٣
مقدمة للمؤلف	٧
تمهيد	١١
الفصل الأول : أسباب التخلف	١٥
دعوى تسيء إلى الإسلام	٣٥
الفصل الثاني : مواقف وأراء مريضة	٤١
خلاف مدمر	٤٦
الفصل الثالث : سبيل الخلاص	٤٩
الحاكمية لله والديمقراطية	٦٢
عدم احتكار اتخاذ القرارات المصيرية	٦٦
حتمية الصراع الفكرى فى المجتمع	٦٨
تحديد المفاهيم	٧١
القتال والجزية فى المجتمع المعاصر	٨٠
تعقل ولا تتشنج	٨٦
المحتويات	٨٨

ترقيوا في العدد القادم

التخلف في العالم الإسلامي بين الداء والدواء

القسم الثاني

للدكتور

محمد عبد الغني شام

7.27
281t
1
97

Bibliotheca Alexandrina



0412768



مكتبة المتاحف بوزارة الثقافة